TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/CN.1/30
31 August 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الدائمة للسلع الأساسية
الدورة الرابعة
جنيف، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تحليل التطورات المتوقعة في أسعار وتجارة السلع الأساسية في ضوء نتائج جولة أوروغواي، مع التأكيد بصفة خاصة على آثارها على البلدان الناميـــة، بما فـــي ذلك الآفاق المرتقبة لتنويعها

جولة أوروغواي وتجارة وأسعار السلع الأساسية الدولية

تقرير من أمانة الأونكتاد

المحتويات

الفصـل		الفقـرات
	مقدمة	١ - ٥
الجزء الأول	استعراض عام	٦ - ٥٢
أولا-	الإطار	٦ - ١٣

المحتويات (تابع)

الفقرات

الفصل

ثانيا- آثار الاتفاقات المتعلقة بالسلع الأساسية بموجب اتفاق جولة أوروغواي على أسعار وتجارة السلع الأساسية ..... ١٤ - ٣٤

ثالثا- التقييم الكمي لأثر اتفاق جولة أوروغواي على السلع الأساسية ..... ٣٥ - ٤٦

رابعا- اجراءات أخرى مطلوبة ..... ٤٧ - ٥٢

الجزء الثاني استعراض آحاد السلع الأساسية ..... ٥٣ - ١١١

ترد الجداول المشار إليها في النص في مرفق إحصائي صدر على حدة (باللغة الانكليزية فقط) كإضافة إلى هذه الوثيقة (TD/B/CN.1/30/Add.1).

ملاحظات تفسيرية

المصطلح "مليار" يعني ٠٠٠ ١ مليون.

المصطلح "طن" يشير إلى طن متري.

الشرطة (-) بين التواريخ التي تمثل السنوات، مثلا ١٩٧٠-١٩٧٢، تدل على كامل الفترة المعنية بما في ذلك سنة البداية وسنة النهاية.

مقدمـة

١- يتناول البند ٤ من جدول أعمال الدورة الرابعة للجنة الدائمة للسلع الأساسية "التطورات المتوقعة في أسعار وتجارة السلع الأساسية في ضوء نتائج جولة أوروغواي، مع التأكيد بصفة خاصة على آثارها على البلدان النامية، بما في ذلك الآفاق المرتقبة لتنويعها". وتقدم أمانة الأونكتاد هذه الدراسة لمساعدة اللجنة في دراستها لهذه المسألة الهامة.

٢- وحتى قبل اعتماد اتفاق جولة أوروغواي، تم الإضطلاع بعدد من الدراسات داخل وخارج الأونكتاد على السواء، بغية تقييم الأثر المحتمل للاتفاق على الاقتصاد العالمي، أو على آحاد البلدان أو القطاعات الاقتصادية[١]. ومنذ اعتماد اتفاق جولة أوروغواي، ازدادت قوة هذه العملية. وحاولت عدة دراسات، باستخدام نماذج شاملة أو قطاعية، تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة لاتفاق جولة أوروغواي على تجارة وأسعار السلع الأساسية والمصنوعات. وتضم هذه الدراسات بوجه خاص الدراسات التي تم إعدادها للفريق العامل المخصص المعني بالفرص التجارية في السياق التجاري الدولي الجديد التابع للأونكتاد، والدراسات التي اضطلعت بها أمانات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات")، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبدلا من أن يشرع هذا التقرير في ممارسة نموذجية اخرى، فإنه يستخدم نتائج تلك الاسقاطات المختلفة من حيث علاقتها بالسلع الأساسية. ومع ذلك، فهي تختلف عن الدراسات السابقة في زيادة تركيزها على سلع أساسية محددة ومسائل تهم البلدان النامية، بما في ذلك تصاعد التعريفة الجمركية؛ وفي تناول سلع أساسية محددة ليست مشمولة في مكان آخر، وخاصة المعادن والفلزات؛ وفي النظر الى تطورات جولة أوروغواي بمنظور ذي أجل أطول، منذ أوائل السبعينات. ويحاول هذا التقرير بوجه خاص التصدي للأسئلة الآتية: هل كان هناك تدابير للرقابة التجارية تعوق ما تبذله البلدان النامية من جهود لزيادة صادراتها من السلع الأساسية المحددة في كل من شكليها الخام والمجهـَّز؟ وإن كان الأمر كذلك، فإلى أي مدى تعالج الالتزامات المحددة بموجب اتفاق جولة اوروغواي المشكلة؟ وكنتيجة طبيعية، ماذا يتبقى مما يتعين عمله في المفاوضات المقبلة؟

٣- وقد بـُذلت محاولة ليس فقط للتركيز على صادرات السلع الأساسية التقليدية التي تهم البلدان النامية، وانما أيضا لتعيين الأسواق الديناميكية الناشئة للسلع غير التقليدية ذات الاهتمام المحتمل للبلدان النامية، وخاصة التنويع الأفقي لمنتجاتها وصادراتها. كما بـُذلت الجهود لتبيان حجم التدفقات التجارية ذات الصلة وكذلك، كلما أمكن، ترتيب الأحجام التقريبية بالنسبة لبعض التغيرات المتوقعة. وبسبب الاعتبارات المبيـَّنة في الحواشي حول الطريقة المنهجية[٢]، فلم يـُكرس اهتمام يذكر لتآكل الأفضليات التي تتمتع بها البلدان النامية بموجب نظام الأفضليات المعمم أو بموجب الترتيبات الخاصة للأفضليات، مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية ـ ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، نتيجة للتخفيضات التعريفية للدولة الأكثر رعاية المتفق عليها في الجولة[٣].

٤- كما يقوم هذا التقرير على اساس الدراسات المتعمقة التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد لعدد من السلع الأساسية المختارة، وسوف تتاح هذه الدراسات للجنة كوثائق معلومات أساسية. وهناك ثبت بالمراجع قصير ومشروح صدر على حدة (بالإنكليزية فقط) كإضافة لهذه الوثيقة (TD/B/CN.1/30/Add.2) لكي يستعرض باختصار مختلف الدراسات والوثائق، داخل وخارج الأونكتاد على السواء، والمتعلقة بجولة أوروغواي وآثارها، وبصورة رئيسية فيما يتصل بالسلع الأساسية[٤].

٥- ويشكّل هذا التقرير مجرد الخطوة الأولى في الاستجابة لطلب اللجنة، إذ أن التفصيلات الكاملة والتامة المتعلقة بتنفيذ البلد لإتفاق جولة أوروغواي لم تكن معروفة جميعها في وقت الكتابة. وسوف يكون من المطلوب المزيد من التوجيه من اللجنة فيما يتعلق بالأعمال المقبلة في هذا المجال.

الجزء الأول: استعراض عام

أولا ـ الإطار

٦- لا يزال انتاج وتصدير السلع الأساسية (تعني السلع الاساسية في كل أجزاء هذا التقرير كافة أنواع السلع الأساسية باستثناء الوقود)[٥] يتسمان بأهمية حيوية للبلدان النامية. وتمثل السلع الأساسية النشاط الاقتصادي المحلي الرئيسي لتلك البلدان، وهي بمثابة القاعدة المادية لتصنيعها، وتمثل أكبر حصة من ايرادات النقد الأجنبي والايرادات الحكومية. وبالنسبة لكافة البلدان النامية تقريبا، فيما عدا البلدان حديثة التصنيع، لا يزال الانتاج الرئيسي (الزراعة والتعدين) يمثل ما يزيد على ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بأقل من ٥ في المائة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النموذجية؛ وتعتبر هذه الحصة أعلى بكثير في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية وأقل البلدان نموا بصورة عامة. وزيادة على ذلك، تعتمد الأغلبية الساحقة من اليد العاملة للبلدان النامية في معيشتها ودخلها على القطاع الرئيسي، في مقابل أقل من ٥ في المائة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة.

٧- وعموما، تواصل المنتجات الزراعية هيمنتها بدرجة كبيرة على صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية (٧٨ في المائة من القيمة الاجمالية). وتمثل السلع الغذائية، باستثناء المشروبات الاستوائية، أغلب صادراتها الزراعية و٥٤ في المائة من مجموع صادراتها من السلع الاساسية. وتمثل المواد الخام الزراعية والتبغ ١٦ في المائة، بينما لا تمثل المشروبات الاستوائية سوى ٨ في المائة من اجمالي صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية. وهكذا، فإن ما يزيد على ٩٠ في المائة من صادرات السلع الأساسية للبلدان النامية تنافس مباشرة أو بصورة غير مباشرة صادرات السلع الأساسية للبلدان المتقدمة، بينما يتأثر ما يزيد على ثلثي صادرات السلع الأساسية للبلدان النامية، تأثرا مباشرا أو غير مباشر، بالسياسات الزراعية للبلدان المتقدمة (انظر الجدول ١ في المرفق الإحصائي).

٨- وتمثل بلدان الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة مجتمعة حوالي ٩٤ في المائة من واردات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة من السلع الأساسية من البلدان النامية، وتستوعب على التوالي ٢٧ و١٦ و١٣ في المائة، أو ما مجموعه ٥٦ في المائة من جميع صادرات السلع الأساسية للبلدان النامية (أنظر الجدول ٢ في المرفق الإحصائي). ومن هنا يأتي تركيز هذا التقرير على هذه الأسواق الثلاثة الرئيسية، كخطوة أولى في تحليل أثر جولة أوروغواي على تجارة السلع الأساسية.

٩- وعموما ما كانت صادرات السلع الأساسية للبلدان النامية، وخاصة السلع الزراعية، تواجه عوائق تجارية، وكانت أقل خضوعا لقواعد وضوابط اتفاق "الغات" من المنتجات الصناعية. إن تحرير تجارة السلع الاساسية في شكلها غير المجهّز الذي حدث في الجولات المبكرة للغات، لم يكن مصحوبا بتحرير تجارة الأشكال المجهّزة من السلع الأساسية، ومن ثم أدى ذلك الى تصاعد شديد للتعريفة الجمركية ومستويات

عالية عموما من الحماية الفعالة التي ظلت لعقود تعوق، إن لم تمنع، التنويع الرأسي في البلدان النامية عن طريق زيادة التجهيز المحلي قبل تصدير سلعها الأساسية.

١٠- ودأبت حصة البلدان النامية[٦] في الصادرات العالمية للسلع الأساسية (باستثناء الوقود) على الهبوط بصورة مستمرة خلال العقدين الماضيين، من ٣١,٥ في المائة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٢ إلى ٢٥,٤ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ (انظر الجدولين ٣ و٤ في المرفق الاحصائي). وهكذا فإن ما فقدته البلدان النامية من حصة السوق في التجارة الدولية للسلع الأساسية (٦,١ في المائة) يساوي حوالي ٣٢ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. وبالمقابل، وخلال الفترة موضع النظر، زادت حصة بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة من صادرات السلع الاساسية العالمية زيادة كبيرة من ٥٨,٨ في المائة الى ٦٨,٤ في المائة (للاتحاد الأوروبي من ٢٥,٠ إلى ٣٧,٧ في المائة، وللولايات المتحدة من ١٢,٤ إلى ١٢,٨ في المائة، ونقص لليابان من ١,١ إلى ٠,٩ في المائة، ولبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الاخرى من ٢١,٤ إلى ١٧,٨ في المائة). وأخيرا، شهدت البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية (أوروبا الشرقية) هبوطا حادا في حصة تصديرها، من ٨,١ في المائة الى ٣,١ في المائة، وهو الذي حدث تدريجيا على مدى العقدين الماضيين.

١١- وقد زاد على مدى السنوات بصورة مطردة ما تمنحه البلدان المتقدمة من دعم لمزارعيها ومنتجي المنتجات الأولية. وقدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مجموع التحويلات المرتبطة بالسياسات الزراعية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٣٣٥ مليار دولار، وهو نفس المستوى تقريبا في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، ولكنه أعلى بنسبة ١١ في المائة من مستوى ١٩٩٠، و٢٧ في المائة من مستوى ١٩٨٩، ومن حيث القيمة الاسمية يزيد بحوالي ١٥ ضعفا على مستوى ١٩٧٠ (انظر الجدول ٥ في المرفق الإحصائي الذي يمثل تطور هذه التحويلات الاجمالية خلال العقدين الماضيين). ويمكن ادراك هذه التكلفة الإجمالية للدعم المحلي للزراعة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة وفقا لأهميتها النسبية عند مقارنتها بما يلي:

(أ) التدفق الحالي للمساعدة الانمائية الرسمية (بلغ صافي التدفق الرسمي للموارد المالية من جميع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الى البلدان النامية والى المؤسسات المتعددة الأطراف، ٥٨ مليار دولار عام ١٩٩٣)؛

(ب) القيمة السنوية الاجمالية (٦٥ مليار دولار في المتوسط في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢) لواردات جميع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة، من البلدان النامية، للسلع الزراعية بخلاف المشروبات الاستوائية، أي من السلع الزراعية القادرة على المنافسة المباشرة أو غير المباشرة مع الانتاج المحلي للسلع الأساسية المماثلة أو القادرة على المنافسة، سواء توفرت لها الحماية أم لا؛

(ج) قيمة اجمالي الواردات والصادرات الزراعية لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة من وإلى العالم، باستثناء منتجات مصائد الأسماك والحراجة، التي بلغت سنويا في ١٩٩٠-١٩٩٢ في المتوسط ١٣٣ و٩١١ مليار دولار على التوالي؛ و

(د) مجموع الناتج المحلي الإجمالي والقيمة الاجمالية المضافة في الزراعة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: في عام ١٩٩٠، كانت القيمة الاجمالية المضافة في الزراعة تمثل ٢ في المائة

من مجموع الناتج المحلي الاجمالي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي ما يساوي تقريبا حصة مجموع التحويلات الزراعية في مجموع الناتج المحلي الاجمالي.

١٢- وأدت هذه التحويلات الى زيادة الاكتفاء الذاتي في البلدان المعنية ، ومن ثم إلى تقليل المنافذ ليس فقط بالنسبة لسلع المناطق المعتدلة المنتجة في البلدان النامية، وانما أيضا بالنسبة للسلع الزراعية الأخرى التي تنمو في مناطق شبه استوائية أو استوائية والقادرة على المنافسة المباشرة او غير المباشرة مع منتجات المناطق المعتدلة الزراعية، والتي تتراوح من السكر الى الفواكه والزيوت النباتية على سبيل المثال. وكثيرا ما تؤدي أيضا إلى فوائض زائدة تعين التخلص منها بزيادة الاعانات في أسواق ثالثة، وبذا تحل محل الواردات من منتجين يتصفون بالكفاءة، والإضرار بالمنتجين الزراعيين في البلدان المستوردة.

١٣- كما أن عوامل جانب العرض قد أثّرت في أداء التصدير النسبي لقطاع السلع الأساسية في البلدان النامية. ومن الدلائل الواضحة على الدور الهام للسياسات الداخلية، حقيقة أن أهم مصدري المصنوعات فيما بين البلدان النامية استطاعوا زيادة حصتهم في صادرات السلع الأساسية العالمية، رغم انهم كانوا يواجهون نفس العوائق التجارية كالبلدان النامية الأخرى، أو كانوا يواجهون أحيانا عوائق أكثر عندما لا يستفيدون من الافضليات الخاصة الممنوحة للبلدان النامية الأخرى. وفي هذا الصدد، يتعين التركيز على الفرق بين نتائج السياسات الرامية الى حماية المزارعين ومعدلات تبادلهم التجاري، وبين السياسات التي تؤدي بشكل سلبي أو بطريقة أخرى (مثلا بفرض ضرائب على المنتجين الزراعيين) إلى تدهور معدلات التبادل التجاري الداخلية للمنتجين الزراعيين لصالح المستهلكين في المدن الرئيسية. كما أن امكانية الحصول على التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي تلعب دورا له أهميته، وعلى الأخص فيما يتعلق بقطاع المعادن والفلزات.

ثانيا- آثار الاتفاقات المتعلقة بالسلع الاساسية بموجب اتفاق جولة أوروغواي على أسعار وتجارة السلع الأساسية

١٤- سوف يتأثر بصورة مباشرة انتاج واستهلاك وأسعار وتجارة السلع الأساسية باتفاق جولة اوروغواي عن طريق تدابير محددة متفق عليها لآحاد السلع الأساسية أو القطاعات الزراعية والصناعية. وفي ضوء المناقشة الواردة في الفصل الأول، سوف يعلّق اهتمام خاص على الدرجة التي تمكّن اتفاق جولة اوروغواي من خفض أو ازالة هذه الحواجز بالنسبة لصادرات البلد النامي. وحيث أنه من الواضح الى حد بعيد أن أهم حاجز يأتي من الإنتاج المعان في البلدان المتقدمة، والصادرات الخارجة منها، يتضح منذ البداية احتمال أن تكون أهم نتائج اتفاق جولة اوروغواي هي ضوابطه التنظيمية على الدعم المحلي وإعانات التصدير.

١٥- كما سوف يؤثر اتفاق جولة اوروغواي في السلع الأساسية تأثيرا غير مباشر، عن طريق النمو الأعلى للدخل المتوقع أن يترتب على زيادة تحرير التجارة. وفي واقع الأمر، استنتجت دراسات كثيرة أن أهم الآثار القابلة للقياس لاتفاق جولة اوروغواي هو أثره على التجارة العالمية الشاملة والدخل أو الرفاهية. ووفقا لإسقاطات "الغات" لعام ١٩٩٤، فإن تحرير التجارة في السلع بموجب اتفاق جولة اوروغواي سوف يؤدي بمفرده الى زيادة اجمالية في الدخل العالمي بحلول عام ٢٠٠٥ تتراوح بين ١٠٩ مليارات دولار و ٥٣٠ مليار دولار سنويا بأسعار ١٩٩٢، رهنا بشتى الافتراضات المقدمة[٧]. ووفقا لإسقاطات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ١٩٩٣، سوف تبلغ الزيادة الإجمالية في الدخل السنوي العالمي بعد الفترة

الإنتقالية المبدئية ٢٧٤ مليار دولار. وتصل دراسات اخرى الى أرقام تتراوح بين ١٣٩ و ٢٣٠ مليار دولار. وهذه الزيادة الكبيرة في الدخل العالمي وما ينتج عنها من زيادة في الطلب العالمي على الاستثمار والسلع الاستهلاكية سوف يكون لها يقينا آثار ايجابية هامة على الاسواق العالمية للسلع الأساسية التي من المحتمل أن تستفيد منها البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية. وهذه المكاسب الشاملة، الى جانب ما سوف يستتبعه ابرام اتفاق جولة اوروغواي من تحسن في البيئة التجارية العالمية، قد تكون في الواقع أكثر أهمية من المكاسب الناجمة عن تخفيضات تعريفية محددة أو غيرها من تدابير تحرير التجارة لآحاد السلع المتفق عليها بموجب جولة اوروغواي؛ ومع ذلك، يلزم معالجتها بحذر إذ انها قائمة على اساس افتراضات بشأن ما سوف تحققه جولة اوروغواي، وليس نتائجها الفعلية.

١٦- ويتعين تقييم هذه التخفيضات المحددة وتحرير التجارة في سياق التدابير المتصلة بالسلع الاساسية المتفق عليها بموجب اتفاق جولة اوروغواي. واتفاق جولة اوروغواي يتألف فى الواقع من عدد من الاتفاقات المرفقة باتفاق مراكش. وحيث أنه ليست كل هذه الاتفاقات تتعلق مباشرة بالسلع الأساسية، يرد أدناه وصف موجز للاتفاق الاخير فقط الى جانب تقييم نوعي عن الكيفية التي تؤثر بها هذه الاتفاقات في تجارة السلع الأساسية[٨].

ألف- اتفاق بشأن الزراعة

١٧- ينص اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة على وجود ضوابط في أربعة مجالات: امكانية الوصول الى السوق، وإعانات التصدير، والدعم الداخلي، وتدابير الصحة وصحة النبات امتثالا للاتفاق التكميلي المنفصل المعني بتدابير الصحة وصحة النبات. وبالاضافة الى ذلك، كان من المتوقع أن تظهر التزامات محددة بزيادة تحرير التجارة للسلع الزراعية في جداول البلد الخاصة بامكانية الوصول الى السوق، وذلك وفقا للطرائق المتفق عليها في وثيقة منفصلة معنونة "طرائق وضع التزامات محددة ملزمة بموجب برنامج الاصلاح" مجموعة ("الغات"، MTN.GNG/MA/W/24، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣).

١٨- إن إتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة، رغم قيوده (انظر أدناه)، أخضع الزراعة للمرة الأولى لضابط شامل متعدد الأطراف. وقد نتج عن ذلك تحويل النطاق الواسع من الحواجز التي تواجه التجارة الدولية في المنتجات الزراعية إلى تعريفات شفافة، وان كانت عالية، وتقييد كافة هذه التعريفات. وهكذا، أدى الى انشاء قاعدة قياسية متفق عليها للتخفيضات المقبلة. وربما كان الأهم، في ضوء استعراض الفقرات ٩-١٣ أعلاه، أنه وضع حداً للتكاليف المتصاعدة للدعم الداخلي وإعانات التصدير التي تمنع السوق الدولية من القيام بدورها في تخصيص الموارد بكفاءة في هذا المجال. ومن الواضح ان هذه انجازات رئيسية ذات أهمية كبيرة كامنة.

١- إمكانية الوصول الى السوق

١٩- **التخفيضات في التعريفات القائمة**: وافقت البلدان المتقدمة على خفض التعريفات القائمة على المنتجات الزراعية بنسبة ٣٦ في المائة في المتوسط، بحد أدنى من التخفيضات التعريفية قدره ١٥ في المائة لكل منتَج، على أن تخفض تدريجيا على مدى فترة ست سنوات، ١٩٩٥-٢٠٠٠. ومستويا الخفض

المعنيان للبلدان النامية هما ٢٤ و١٠ في المائة، على أن يتخفضا تدريجيا على مدى فترة عشر سنوات، ١٩٩٥-٢٠٠٤.

٢٠- **فرض التعريفة على الحواجز غير التعريفية**: يتطلب اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة أن تقوم البلدان المعنية بتحويل الحواجز غير التعريفية الى رسوم جمركية عادية (بما في ذلك قيود الاستيراد الكمية، والضرائب المتغيرة، وأسعار الاستيراد الدنيا، والترخيص التقييدي). وقد تحدد المعادل التعريفي للحاجز غير التعريفي لمنتَج ما بأنه يساوي الفرق بين متوسط السعر الداخلي للمنتَج وسعر السوق العالمي المتوسط التمثيلي لنفس المنتَج أو لمنتَج مماثل، خلال فترة أساس متفق عليها، ١٩٨٦-١٩٨٨. والتعريفات الناتجة عن فرض التعريفة من المقرر تخفيضها وفقا لنفس الجدول الخاص بالتعريفات القائمة. ومع ذلك، هناك أربعة عوامل تقلل أثر هذه التخفيضات بدرجة كبيرة، إن لم تعمل على إلغائه:

'١' كانت فترة الأساس ١٩٨٦-١٩٨٨، التي اختيرت لاجراء الحساب، تتميز بأقل الأسعار العالمية في العقود الحديثة للمنتجات الزراعية ذات الصلة، مما يؤدي الى الفرق بين الأسعار المدعومة داخليا والأسعار العالمية، وهذا كان من المقرر أن يوفر المعادل التعريفي للحواجز غير التعريفية، التي كانت في أكبر اشكالها. ولذا، كانت التعريفات المحتسبة أعلى مما لو تم اختيار فترة مرجعية أحدث.

'٢' بالنسبة لسلع كثيرة، نتج عن عملية فرض التعريفة تعريفات مرتفعة جدا، تتجاوز في بعض الأحيان ٢٠٠ أو ٣٠٠ في المائة من السعر العالمي، بحيث يحتمل أن تظل باهظة نوعا ما حتى بعد تنفيذ نسبة الخفض الاجمالية وقدرها ٣٦ في المائة بموجب اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة[٩].

'٣' في الأسواق الرئيسية الثلاث المستعرضة كان التعبير عن التعريفات عموما بالعملة المحلية لكل وحدة كمية، مثلا بالوحدة النقدية الاوروبية لكل طن). ومع ذلك، أدت التغييرات في أسعار الصرف فيما بين العملات الرئيسية الى خفض قيمة الوحدة النقدية الاوروبية والين بالقياس إلى دولار الولايات المتحدة بين متوسطات الاسعار للفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ وكانت متوسطات الاسعار للفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى شباط/فبراير ١٩٩٥ تساوي ٨,٢ في المائة للوحدة النقدية الاوروبية و٤٤,٥ في المائة للين، أي في الحالة الأخيرة أعلى من الخفض البالغ ٣٦ في المائة من الرسوم الجمركية المحددة[١٠].

'٤' ينص اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة، في المادة ٥، على ضمانات خاصة للمنتجات الخاضعة لفرض تعريفات. ويسمح للأعضاء بفرض رسم جمركي اضافي عندما يجاوز حجم الواردات لمنتَج زراعي معين (يشار اليه في جدول البلد العضو بالرمز "SSG") مستوى التدخل، أو عندما يقل سعر استيراد ذلك المنتَج مستوى التدخل. وبفتح الباب بهذه الطريقة لشكل من أشكال الضريبة المتغيرة، فإن هذه الضمانات تقلل من الأمن الذي يوفره الطابع الالزامي للتعريفات الزراعية.

٢١- **التزامات اخرى لإمكانية الوصول الى السوق:** إن اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة، الذي يتوقع مستوى مرتفعا جدا من التعريفات الناتجة عن عملية فرض التعريفة، يضمن حدا أدنى من امكانية وصول المنتجات الخاضعة لفرض التعريفات الى الاسواق، للحفاظ على مستويات الاستيراد الجارية للواردات بشروط مساوية على الأقل للشروط التي كانت قائمة من قبل، ولتقديم مستوى أدنى من فرص الامكانية الاضافية للوصول الى السوق[١١]. وسوف تكون الواردات بموجب الإلتزام الأدنى للوصول الى السوق خاضعة لتعريفات منخفضة أو على الأقل تعريفات غير باهظة. وينص المرفق ٥ لاتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة على اعفاءات من فرض التعريفات، أو معاملة خاصة، لبعض المنتجات الأولية أو المنتجات الزراعية المجهزة، بشروط معينة[١٢]. واستفادت اليابان وجمهورية كوريا من هذا النص لفرض التعريفة المتأخر في حالة الأرز.

٢٢- وقدرت أمانة "الغات" أحجام الزيادات في امكانية الوصول الى السوق بموجب هذه الالتزامات الأدنى لفرص الوصول الى الاسواق (انظر الجدول ٧ في المرفق الاحصائي). وترتبط أغلب هذه الزيادات بمنتجات المناطق المعتدلة وتمثل في أغلب الحالات زيادة مئوية بسيطة من الصادرات العالمية، تقل غالبا عن ١ في المائة؛ وتتعلق الاستثناءات بالبيض، والأرز، وبعض منتجات الألبان، واللحوم. ويقدر أن تبلغ القيمة الاجمالية لهذه الزيادات حوالى ٣,٨ مليارات دولار، تمثل الحبوب، ومنتجات الألبان واللحوم والبيض حوالي ٨٦ في المائة منها تقريبا. ومع ذلك يتعين ملاحظة أن هذه الفرص التصديرية الاضافية ليست في كل حالة متاحة لجميع البلدان. وعلى الرغم من ان الالتزامات الدنيا لامكانية الوصول الى السوق كان ينبغي أن تقوم على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية، سُمح للبلدان بوضع ترتيبات خاصة كجزء من التزاماتها الدنيا لامكانية الوصول إلى الأسواق وتخصيص حصصها الدنيا المتصلة بامكانية الوصول الى الاسواق لآحاد البلدان المصدِّرة التي لديها ترتيبات خاصة معها. وزيادة على ذلك، من الممكن تماما عدم جواز الاستيراد الفعلي للكميات المسموح بها بموجب الحصص الدنيا لامكانية الوصول الى السوق، وخاصة في حالة حصص سلع أساسية معينة تسمح بها البلدان التي تعتبر هي نفسها من البلدان المنتجة المنخفضة التكلفة ومن البلدان المصدِّرة الخالصة الرئيسية للسلع ذات الصلة. وهكذا، فمن المحتمل للمحصلة البسيطة للإلتزامات الدنيا لامكانية الوصول الى الاسواق أن تبالغ في الأثر الفعلي الواقع على التجارة في السلع الاساسية ذات الصلة.

٢- <u>إعانات التصدير</u>

٢٣- يحدد اتفاق جولة اوروغواي إعانات التصدير للمنتجات الزراعية على أنها إعانات "مرهونة بالأداء التصديري"، ويقدم في المادة ٩ قائمة تفصيلية لهذه الإعانات[١٣]. ويطلب من جميع الأعضاء أن يدرجوا في جداولهم التزامات تتعلق بالحدود القصوى لكل من كمية الصادرات الزراعية المعانة، والمصروفات المخصصة في الميزانية لهذه الإعانات، على أساس منتج محدد. وبحلول عام ٢٠٠٠، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تقلل كمية الصادرات المعانة من فترة الأساس ١٩٨٦-١٩٩٠ بنسبة ٢١ في المائة والمصروفات المخصصة في الميزانية لإعانات التصدير بنسبة ٣٦ في المائة[١٤]. ومع ذلك، وبينما يتعين أن توفي جميع إعانات التصدير، بحلول عام ٢٠٠٠، بالتخفيضات المطلوبة على أساس مستوى الإعانات في ١٩٨٦-١٩٩٠، يتوفر للبلدان المتقدمة، دون غيرها، خيار استخدام أحد المستويين الأعلى من مستوييها ١٩٨٦-١٩٩٠ أو ١٩٩١-١٩٩٢، وذلك عند تقرير حدودها القصوى للسنوات التي تتخلل الفترة ١٩٩٥ و٢٠٠٠. وفي الحالات التي بلغ فيها دعم التصدير في أوائل التسعينات مستويات أعلى بكثير منها خلال فترة الأساس، فإن هذه المرونة في اختيار الانطلاق من المستويات الأعلى ١٩٩١-١٩٩٢ سمحت للبلدان المعنية بتجنب وجوب تنفيذ

تخفيضات كبيرة خلال السنة الأولى من تنفيذ اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة. ونتج عن هذا الخيار (لتجنب ما يسمى "بارتفاع التخفيضات في البداية") عدة حالات في مستويات الدعم سوف تكون، خلال السنوات الأولى من تنفيذ اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة، أعلى في الواقع من متوسطها في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠. ويمكن أن يؤثر ذلك تأثيرا سلبيا في صادرات البلدان النامية للسلع الأساسية المعنية خلال السنوات المبكرة من الفترة الانتقالية. وفضلا عن ذلك، فإن حقيقة السماح بخفض مصروفات الميزانية والكميات المعانة، ليس لآحاد السلع الأساسية وإنما لمجموعات المنتجات، يقلل كثيرا ما يقدمه اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة من شفافية وتنبؤ فيما يتعلق بظروف السوق في المستقبل لسلع أساسية محددة.

٢٤- ويرد في الجدولين ٨ و٩ على التوالي من المرفق الإحصائي، ملخص بالإلتزامات بموجب اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة للتخفيضات الفعلية في كل من كميات الصادرات المُعانة والمصروفات المخصصة في الميزانية لكل منتَج محدد وبحسب كل بلد. ومن هذه الالتزامات يتعين ملاحظة أنه حتى بعد تنفيذ التخفيضات المتفق عليها، فإن إعانات التصدير السنوية المسموح بها للمنتجات الزراعية لا يزال يحتمل أن تبلغ في مجموعها ١٣,٧ مليار دولار، منها ١١,٩ مليار دولار أو ٨٧ في المائة عن طريق بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة؛ ونيوزيلندا فقط هي التي التزمت بالغاء هذه الإعانات كلية.

٣- الدعم المحلي

٢٥- يرد عمليا في اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة كافة أشكال الدعم المحلي للمنتجات الزراعية، ويفرق الاتفاق، من ناحية، بين أنواع الدعم غير المشوهة للتجارة، ومن ثمَّ يجوز للأعضاء المطالبة بشأنها بالاعفاء من التزامات التخفيض، ومن الناحية الأخرى بين أنواع الدعم ذات الآثار المشوهة للتجارة أو التي لها آثار على الانتاج. ويخضع النوع الأخير لالتزامات التخفيض، المعرب عنها من حيث الأساس المشترك، مجموع مقياس الدعم الكلي[١٥]. وسوف يُخفض مجموع مقياس الدعم الكلي المحتسب لفترة الأساس ١٩٨٦-١٩٨٨ بنسبة ٢٠ في المائة على أقساط سنوية متساوية (بين ١٩٩٥ و٢٠٠٠) في البلدان المتقدمة، وبنسبة ١٣ في المائة على مدى فترة ١٠ سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٤) في البلدان النامية. ومع ذلك سوف يكون كل بلد قادرا على أن يختار بمحض رغبته تقرير السياسات التي يغيرها لتحقيق الخفض الشامل المطلوب في مجموع مقياس الدعم الكلي: من الضروري خفض الدعم بنسبة ٢٠ في المائة لكل سلعة، ومن الممكن أن يزداد في الواقع لبعض السلع في حالة بذل ما يكفي من الجهود للقطاع كله. ولا يوفر ذلك ما هو مطلوب من تنبؤ لاتخاذ قرارات الاستثمار السليمة فيما يتعلق بظروف السوق المقبلة بالنسبة لسلع محددة.

٢٦- وهناك نطاق واسع من البرامج غير المشوهة للتجارة مسموح به بموجب اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة[١٦]. وبالاضافة إلى ذلك، ينص اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة على عدد من الاستثناءات الرئيسية من تخفيضات مقياس الدعم الكلي. وبالتالي، تعفى في ظروف معينة مدفوعات مباشرة معينة ترتبط ببرامج الحد من الانتاج. وهي تتضمن بوجه خاص برامج مدفوعات تغطية العجز في الولايات المتحدة والمدفوعات التعويضية في الاتحاد الأوروبي المعتمدة بمقتضي السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الاوروبي. وفضلا عن ذلك، سوف تتلقى البلدان التي خفَّضت الدعم لسلع معينة منذ ١٩٨٦ ائتمانات لهذه التخفيضات. ونتيجة لهذه الاعفاءات وتلقّي الائتمانات، فليس من المحتمل للولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي اجراء تخفيضات اضافية في دعم الانتاج بموجب اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة.

٢٧- ويرد في الجدول ١٠، في المرفق الإحصائي، التخفيضات في الدعم المحلي بحسب البلد للمنتجين الزراعيين بموجب اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة. واستنادا إلى أرقام "الغات" هذه، فإن اجمالي الدعم المحلي المتفق على أنه ضار بالتجارة سوف يُخفَّض في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي من مستوى الأساس وقدره ١٧٤,١ مليار دولار إلى مستوى نهائي قدره ١٤٢,٣ مليار دولار، أو بما مجموعه ١٨,٢ في المائة، أي بأقل من ٢٠ في المائة المتفق عليها بموجب اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة بسبب الائتمانات المعترف بها لبعض البلدان، وخاصة الاتحاد الاوروبي، عن التخفيضات المنفذة من قبل عن طريق اصلاحه للسياسة الزارعية المشتركة. ولا شك في أن الآثار المترتبة على هذه التخفيضات في الدعم المحلي المشوه للتجارة سوف يثبت انها نافعة لمصدري السلع الأساسية المناظرة في البلدان النامية، برغم الصعوبة الكبيرة في قياس مدى هذه التجارة الاضافية. ومع ذلك، تبقى الحالة هي أن الدعم الكبير جدا المشوه للتجارة سوف يتواصل لسنوات كثيرة قادمة ما لم يُتخذ اجراء للمزيد من تخفيضه. وزيادة على ذلك، هناك الكثير من الاقتصاديين الذين يجادلون بأن هناك تدابير دعم اخرى معينة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، غير مصنَّفة بموجب اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة على أنها مشوهة للتجارة، يترتب عليها هذا الأثر في الواقع. وهكذا، وعلى الرغم من أن ضوابط اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة فيما يتصل بالدعم المحلي، تعتبر بمثابة خطوة هامة جدا إلى الامام، يبقى الكثير مما ينبغي عمله إذا أريد إزالة التشوهات التي تثيرها السياسة في تجارة السلع الاساسية.

باء - الالتزامات بخفض التعريفات على السلع الأساسية المصنَّفة كمنتجات صناعية

٢٨- تتضمن المنتجات المشمولة باتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة (انظر المرفق ١ الملحق بهذا الاتفاق) أغلب السلع الغذائية وكذلك الصّلال الخام، والجلود وجلود الفراء، وأغلب الألياف الخام (القطن، والحرير، والصوف، والكتان، والقِنَّب). ومع ذلك، تستبعد بعض السلع الزراعية أو الغذائية الرئيسية التي تهم البلدان النامية بوجه خاص، وخاصة الأسماك ومنتجات الأسماك، ومنتجات الحراجة، وألياف الجوت، والألياف الصلبة ومنتجاتها، والمطاط الطبيعي. وهذه السلع الزراعية، إلى جانب المعادن والفلزات، تعامل بموجب اتفاق جولة اوروغواي على أنها تنتمي للقطاع الصناعي، أي خفض للتعريفة بنسبة ٣٦ في المائة في المتوسط ولا ينطبق على هذه المنتجات الحد الأدنى لخفض التعريفة لكل بند وقدره ١٥ في المائة. وأما قوة الدفع الرئيسية في خفض التعريفة في "القطاع الصناعي" فتوجد في اتفاق بين كندا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والولايات المتحدة، لإزالة التعريفات بصورة متبادلة في تسع فئات للمنتجات، يطلق عليه نهج الصفر إلى الصفر[١٧]. ومع ذلك، يتعين ملاحظة أن مجموعات المنتجات التسع هذه[١٨] لا تشتمل على السلع المذكورة اعلاه التي تهم كثيرا البلدان النامية من الناحية التصديرية. وأما الامتيازات التعريفية لتلك السلع الأخيرة فتتوقف على قرار كل بلد مستورد معني مع مراعاة، ضمن جملة أمور، درجة حساسية كل قطاع واقرار السياسة بالحفاظ على الهوامش التفضيلية لصالح البلدان المنتمية إلى نفس الترتيبات الإقليمية أو البلدان النامية أو المشاركة.

جيم - الاتفاقات التى تؤثر في الحواجز غير التعريفية

٢٩- هناك اتفاقات اخرى تهدف، ضمن ما تهدف، إلى تقديم بعض الضوابط، والشفافية، والتنبؤ، والانصاف، في مجال الحواجز غير التعريفية ويتوقع لها ان تحسن القدرة على المنافسة الدولية وامكانية وصول السلع، والمنتجات الزراعية والمعادن والفلزات على السواء، إلى الأسواق. ويتعين التركيز على أن ما

تقدمه التعريفات المجمَّدة من زيادة الشفافية، والأمن، والتنبؤ، وكذلك التدابير الرامية إلى التقليل من الاستخدام التعسفي لتدابير الرقابة التجارية الأخرى، يحتمل جدا ان تسهم في التقليل من اختلالات اسعار السلع الأساسية المعنية. وزيادة على ذلك، فإن التدابير التي ينتج عنها خفض الإعانات وترشيد العرض، يحتمل جدا أن يكون لها هي الأخرى بعض الأثر الايجابي على الاتجاهات طويلة الاجل لأسعار السلع الأساسية.

٣٠- والهدف الرئيسي من **الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة وصحة النبات** هو وضع نهاية للاستخدام التعسفي لتدابير الصحة وصحة النبات من جانب البلدان الأعضاء لتقييد التجارة، والعمل تدريجيا على الوصول بتدابير الصحة وصحة النبات، التي تطبقها البلدان المتقدمة والنامية، إلى مستوى مماثل. إن اتفاق جولة أوروغواي بشأن تطبيق تدابير الصحة وصحة النبات، وهو ملزم لجميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وبدون امكانية الحفاظ على اعفاءات ثنائية، يتطلب لأول مرة أن تقوم تدابير الصحة وصحة النبات على أساس التحليل العلمي وتقييم المخاطر، وأن تعترف الدول الأعضاء بمبدأ التكافؤ، وأن تتعرف على مجالات الأمراض الاقليمية. وسوف يكون لهذا الاتفاق آثار ايجابية هامة (وإن لم يتقرر حجمها حتى الآن) على تجارة المنتجات الغذائية وغيرها من المنتجات الزراعية، بما في ذلك المنتجات الاستوائية، حيث كانت تدابير الصحة وصحة النبات دائما ما تستخدم على نحو تعسفي كحاجز مقنَّع للدخول، وكانت فعالة بوجه خاص ضد المنتجات الناشئة من البلدان النامية.

٣١- كما يُتوقع **للاتفاق بشأن الإعانات والتدابير التعويضية** أن تترتب عليه آثار هامة للتجارة الدولية في السلع، بما في ذلك خاصة المعادن والفلزات المجهزة. وهو يميز تمييزا واضحا بين الإعانات المحظورة، والموجبة لاتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات قانونية، وينظم اجراءات فرض التدابير التعويضية. وبصورة خاصة، يحظر الإعانات المرهونة إما بأداء التصدير أو باستخدام السلع الداخلية تفضيلا لها على السلع المستوردة. وينص **اتفاق مكافحة الإغراق** على تعزيز تدابير مكافحة الاغراق، ويحسن شفافية الاجراءات المطلوبة، ويقدم "شرط الانقضاء" الذي يحد من فترة فرض تطبيق هذه التدابير. ومع ذلك، قد يبدو من الأهمية بصورة خاصة للبلدان النامية أن ترصد عن كثب عملية اعتماد شروط اتفاق مكافحة الاغراق في القوانين المحلية من جانب المستخدمين الرئيسيين لرسوم مكافحة الإغراق. واذا طبق هؤلاء المستخدمون الجوانب الايجابية للاتفاق باخلاص، فمن المتوقع أن يؤثر ذلك في تجارة السلع الأساسية، وخاصة في ميدان الفلزات ومنتجاتها شبه المصنوعة.

٣٢- وسوف يشجع **الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة** استخدام البلدان للمعايير الدولية وأنظمة تقييم الاتساق، ومن ثم يقلل من مجال استخدام اللوائح والمعايير التقنية، بما في ذلك التعبئة، وشروط وضع الرموز والعلامات، أو اجراءات تقييم الاتساق مع اللوائح والمعايير التقنية، كحواجز غير تعريفية مقنَّعة. وقد يكون لذلك أيضا آثار ايجابية هامة على التجارة في السلع الاساسية، والتي بالنسبة لها دأبت تلك المعايير حتى الآن على كبح التجارة.

٣٣- ويرسخ **الاتفاق بشأن الأحكام الوقائية** مزيدا من القواعد الصارمة لتطبيق تدابير الأحكام الوقائية، المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من اتفاق "الغات" لعام ١٩٩٤. وينص خاصة على اجراءات دقيقة يتعين اتباعها لتطبيق تلك التدابير، بما في ذلك الإخطار الملزم المبكر بالشروع في العملية التي قد ينتج عنها هذا الإجراء المتخذ؛ ويحدد فترات زمنية لتطبيق تلك التدابير[١٩]؛ ويحظر الاحكام الوقائية ضد منتَج

ما ناشئ في بلد نام عضو في ظل ظروف محددة[٢٠]. ويمكن أن يترتب على تفكيك وحظر استخدام تدابير "المجال الرمادي" أثر إيجابي على تجارة السلع الأساسية. ومع ذلك، سوف يخضع الكثير من القطاع الزراعي (أي البنود التي طـُبـِّق من أجلها فرض التعريفة) لنظام مختلف من الاحكام الوقائية ينص على اجراءات وقائية خاصة في شكل رسوم جمركية اضافية محتسبة على أساس كميات بدء التدخل أو أسعار بدء التدخل.

٣٤- وأخيرا، فإن **الاتفاق بشأن المشتريات الحكومية**، وهو من الاتفاقات عديدة الأطراف لأن الانضمام اليه ليس شرطا لعضوية منظمة التجارة العالمية، يغطي للمرة الأولى مشتريات على المستوى دون المركزي (مثلا عن طريق الولايات أو المقاطعات)، ومشتريات عن طريق الكيانات العامة، وعقود الإنشاءات. وهو يهدف إلى ضمان منح الموردين الأجانب والسلع والخدمات الأجنبية معاملة مؤاتية في المشتريات الحكومية لا تقل عن الموردين الوطنيين والسلع والخدمات الوطنية. وهو يغطي للمرة الأولى عقود البناء، بما في ذلك التعاقد من الباطن لمشتريات الفلزات وغيرها من المواد. وهكذا، فإنه يتيح فرصة جديدة للتجارة الدولية في الفلزات والمواد الخام الأخرى للدول الأعضاء المشتركة التي هي أساسا بلدان متقدمة .

ثالثا - التقييم الكمي لأثر اتفاق جولة أوروغواي على السلع الأساسية

٣٥- بغية استكمال المؤشرات النوعية المذكورة أعلاه لآثار الجولة على السلع الأساسية، يستند هذا الفصل على الدراسات الكمية التي اضطلع بها عدد من المنظمات.

١- السلع الزراعية

٣٦- ما زال **القطاع الزراعي** خاضعا للعديد من الدراسات. وأعدت أمانة منظمة الأغذية والزراعة مؤخرا دراسة حول أثر جولة اوروغواي على الزراعة، قائمة على أساس النماذج التي تقرر بصورة متزامنة الإنتاج، والاستهلاك، والواردات، والصادرات، والأسعار العالمية لكل سلعة أساسية رئيسية[٢١]. وأجريت مقارنة بين مجموعتين من الإسقاطات لعام ٢٠٠٠: "الإسقاطات الأولية"، الموجـّهة بنمو الدخل، والتغيرات في الإنتاجية، والاتجاهات الديمغرافية، والتي ترتبط فيها الاسعار في كل بلد بأسعار السوق العالمية بالتعريفات وغيرها من متغيرات السياسة وأشكال الإنتاج الداخلية؛ والاسقاطات القائمة على اساس نتائج اتفاق جولة أوروغواي، حيث يؤدي خفض التعريفات إلى تغيير هذه الروابط السعرية. وشملت دراسة منظمة الأغذية والزراعة السلع الأساسية التي تمثل ٥٩ في المائة من اجمالي قيمة التجارة الزراعية العالمية، وحوالي ٤٥ في المائة من قيمة الصادرات الزراعية للبلدان النامية، وحوالي ٣٥ في المائة من اجمالي قيمة صادرات السلع الأساسية للبلدان النامية[٢٢]. وتتضمن أهم السلع الأساسية غير المشمولة الخضروات، والفواكه، والأسماك ومنتجات مصائد الأسماك، والتبغ، والتوابل، والنبيذ، والعسل، وزهور القطف، والأخشاب، والقطن، والجوت، والألياف الصلبة، وبالاضافة طبعا إلى جميع المعادن والفلزات. ولذلك، فإن استعراض آحاد السلع الأساسية المقدمة في الجزء الثاني من هذا التقرير مكرَّس على وجه الحصر للمجموعة الأخيرة من السلع الأساسية.

٣٧- وأهم ما توصلت اليه دراسة منظمة الأغذية والزراعة هو أن الأرجح أن يكون الأثر المباشر لاتفاق جولة أوروغواي على الانتاج الزراعي العالمي قابل للإهمال، مع بعض الخفض في منتجات المنطقة المعتدلة في البلدان المتقدمة، وارتفاع طفيف في البلدان النامية. وفي جانب الاستهلاك، يتوقع اتفاق جولة اوروغواي، عموماً، تباطؤاً طفيفا في نمو الاستهلاك في البلدان منخفضة الدخل التي تعاني عجزا في الغذاء. وفيما

يتعلق بالتجارة، فقد صُمم اتفاق جولة اوروغواي بحيث لا يوقف البطء في معدل نمو التجارة الزراعية العالمية، برغم الأثر الإيجابي على النمو في تجارة الأرز، والشحوم والزيوت، ولحوم الأبقار. وبالنسبة للبلدان النامية، تنشأ مكاسب التصدير الإضافية أساسا من زيادة صادرات الشحوم والزيوت والكُسب، والأرز، والقمح، والذرة؛ وتقدر بحوالي ١,٥ مليار دولار. وعموما، فإن أثر جولة اوروغواي، في تقدير منظمة الأغذية والزراعة، ضئيل نوعا ما بالمقارنة بجميع التغيرات الأخرى التي تحدث بين فترة الأساس (١٩٨٧ إلى ١٩٨٩) وعام ٢٠٠٠.

٣٨- وفي أول محاولة لأمانة الأونكتاد لتقييم نتائج اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة عن الفترة ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، استخدمت الأمانة نسخة منقّحة ومستكملة من نموذج الأونكتاد لمحاكاة السياسة التجارية الزراعية. ويتعين ملاحظة أن هذا النموذج، الذي طورته شعبة التجارة الدولية التابعة للأونكتاد، يجريتنقيحه حاليا، ولذلك ينبغي تناول التقديرات الواردة بأكثر من الحذر المعتاد. وبغية محاولة توفير الحدود العليا والسفلى لما قد يُتوقع حدوثه، تم النظر في سيناريوهين اثنين: يفترض السيناريو الأول عدم وجود استجابة للأسعار في الأسواق المحلية للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بينما يفترض السيناريو الثاني وجود استجابة للأسعار من جانب العرض والطلب المحليين في تلك الأسواق، مع حدوث انعكاسات على الصادرات والواردات. واقتصر التحليل على السلع الاساسية الرئيسية ذات مستويات الحماية المرتفعة، وبصورة أساسية نفس السلع المشمولة بدراسة منظمة الأغذية والزراعة، باستبعاد المشروبات الاستوائية، والصلال والجلود، والمطاط.

٣٩- وفيما يتعلق بالإيرادات التجارية، تستنتج اسقاطات الأونكتاد عدم وجود أثر هام عالميا لاتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة في ظل أيٍّ من السيناريوهين، وانما سوف يؤدي إلى مكاسب صافية كبيرة في الايرادات التجارية لبعض البلدان، توازنها خسائر صافية مناظرة لبلدان أخرى. ومع ذلك، سوف تكون المبالغ الإجمالية لهذه المكاسب والخسائر أكثر بكثير في ظل السيناريو الثاني، مع اختلاف التوزيع بحسب البلد اختلافا كبيرا. وهكذا، وبموجب السيناريو الأول، سوف تعاني البلدان النامية عالميا من خسائر بسيطة في الايرادات التجارية مقدارها حوالي ٢٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ (مكسب صافي قدره ٣٠١ مليون دولار لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وخسائر قدرها ٣٨٦ مليون دولار لأفريقيا، و١٢٨ مليون دولار لآسيا والمحيط الهادئ، و١٩ مليون دولار للبلدان النامية الأوروبية)، لكنها في ظل السيناريو الثاني سوف تحقق عالميا مكاسب صافية كبيرة قدرها حوالي ٩٢٠ ٨ مليون دولار في ايراداتها التجارية (٧٩٠ مليون دولار لأفريقيا، و٥١٠ ٤ مليون دولار لآسيا والمحيط الهادئ، و٤٥٢ ٣ مليون دولار لأمريكا اللاتينية والكاريبي، و٩٦١ مليون دولار للبلدان النامية الأوروبية)[٢٣]. وأما أي من السيناريوهين الذي يوفر الإسقاط الأكثر احتمالا لنتائج تنفيذ اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة، فيتوقف على التصرف الحقيقي للأسواق المحلية في البلدان النامية ودرجة نقل التغيرات في أسعار السوق العالمية إلى أسواقها المحلية - وهي مسألة سياسة بدرجة كبيرة - وكذلك على الوقت اللازم لتحويل الانتاج إلى الأنشطة الأكثر ربحا. وكلما زادت سرعة واكتمال استجابة السوق المحلية لإشارات السوق العالمية، كلما كانت خسائر الرفاهية التي سوف تعانيها البلدان النامية أقل. ولذلك، ربما تكمن الصورة الحقيقية في مكان ما بين نتائج السيناريوهين.

٤٠- وفي ورقة قدمتها أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى مؤتمر للبنك الدولي بشأن جولة أوروغواي والبلدان النامية، استخدمت الأمانة نموذج التوازن العام المحتسب [٢٤] لتقدير أثر الإصلاحات الزراعية المتفق عليها في اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة حتى عام ٢٠٠٠. ويقتصر النموذج على

تحليل أثر فرض التعريفة على الزراعة، ولا يقيِّم المكاسب طويلة الأجل المصاحبة لإنشاء نظام تجاري قائم على أساس القواعد. ويرى القائمون بالدراسة أن الإصلاحات التعريفية المؤثرة في السلع الأساسية هي اصلاحات متواضعة: في الولايات المتحدة يُتصور اجراء "تعديل بسيط" بخلاف القمح والصوف؛ وفي الاتحاد الأوروبي سوف تكون التغييرات مجرد تغييرات "متواضعة"؛ وفي كندا ستكون هناك "تعديلات قليلة"[٢٥]. وتم الاضطلاع بخمسة نماذج محاكاة، تختلف بصورة رئيسية فيما يتعلق بالأساس الذي سوف تُقاس عليه التخفيضات التعريفية (متوسط الفترة ١٩٨٢-١٩٩٣ أو متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٣). ولا يقدم التقرير آثارا تجارية، بل آثار "الدخل الحقيقي" بحسب البلد والإقليم النموذجي؛ ويبلغ استخدام الفترة المرجعية ١٩٩١-١٩٩٣ ضعف المتحصل عليه من استخدام فترة ١٩٨٢-١٩٩٣ في الواقع. ومع ذلك، تعتبر المجاميع أكثر تواضعا بكثير من تلك المتوقعة قبل معرفة النتائج الفعلية للجولة. وهكذا، وفي ظل السيناريو الذي يستخدم فترة ١٩٨٢-١٩٩٣ كأساس، من المتوقع للزيادة العالمية الاجمالية في الدخل الحقيقي (مقاساً بالدولار في عام ١٩٩٢) أن لا تكون في عام ٢٠٠٢ سوى ٢٥,٤ مليار دولار (بالمقارنة بما كان سيكون عليه المستوى بدون اتفاق جولة اوروغواي). وتزيد هذه الزيادة إلى ٤٨,٠ مليار دولار عند استخدام الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ كفترة أساس، لكنها لا تزال أصغر بكثير من الرقم الذي تنبأت به الدراسات المبكرة.

٤١- وفيما يتعلق بالأسعار، يرد في الجدول ١١ من المرفق الإحصائي مقارنة بين نتائج اسقاطات منظمة الأغذية والزراعة، والأونكتاد، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتستنتج اسقاطات منظمة الأغذية والزراعة أن جولة اوروغواي سوف تؤدي إلى زيادات في الأسعار تتراوح بين ٤ و١٠ في المائة، أو حوالي ٦,٦ في المائة في المتوسط. وتستنتج اسقاطات الأونكتاد أن اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة سوف يؤدي في ظل السيناريو الأول إلى زيادات في الأسعار العالمية بنفس المستوى تقريبا كاسقاطات منظمة الأغذية والزراعة ولكل سلعة اساسية رئيسية تم النظر فيها. ومع ذلك، واذا نُقلت هذه الزيادات في الأسعار إلى الأسواق المحلية للبلدان النامية، كما يُفترض في ظل السيناريو الثاني للأونكتاد، فإن ردود الأفعال في تلك الأسواق سوف تؤدي إلى تقليل الزيادات في الأسعار تقليلا كبيرا في السوق العالمية (٢,٧ في المائة بدلا من ٦,٨ في المائة في المتوسط). وتُظهر اسقاطات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي زيادات ضئيلة جدا، بل واحيانا انخفاضات، في الأسعار الدولية للسلع الأساسية التي دُرست: سوف تتناقص الأسعار بنسبة ٠,٤ في المائة في المتوسط في ظل السيناريو الأول، وهو الأنسب، وسوف تزداد بنسبة ٣,٣ في المائة في المتوسط في ظل السيناريو الأعلى.

٤٢- وتقدم اسقاطات الأسعار المذكورة أعلاه ترتيبا تقريبيا لحجم نطاق التغيرات في فواتير استيراد الغذاء للبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء كنتيجة لتنفيذ اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة. وهكذا، وعلى سبيل المثال، وافتراضاً بأن جميع العوامل الأخرى متساوية، فإن أعلى متوسط شامل للزيادة المتوقعة وقدره ٦,٨ في المائة من أسعار الغذاء سوف تضيف حوالي ٢٣٥ مليون دولار إلى الفاتورة الإجمالية الصافية لاستيراد الغذاء إلى جنوب الصحراء الأفريقية وقدرها ٤٦٢ ٣ مليون دولار سنويا في المتوسط في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ (انظر الجدول ١٢ في المرفق الإحصائي)، بينما في الطرف الآخر، فإن الزيادة المتوسطة المتوقعة في السعر ونسبتها ٠,٤ في المائة سوف تقلل هذه الفاتورة بمبلغ ١٤ مليون دولار. ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى هذه التكاليف أو المنافع بمعزل عن المنافع الكامنة المباشرة وغير المباشرة المتوقع استخلاصها من الأثر الإيجابي الشامل لإبرام وتنفيذ اتفاق جولة اوروغواي على الاقتصاد العالمي.

٤٣- ويرد في الجزء الثاني من هذه الدراسة المزيد من تفصيلات الامتيازات التعريفية المقدمة من الاتحاد الأوروبي، واليابان، والولايات المتحدة حول سلع اساسية زراعية محددة تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية. وبالاضافة إلى ذلك، تقدم الجداول ١٣ إلى ١٥ من المرفق الإحصائي موجزا للامتيازات التعريفية المقدمة من كل من الاتحاد الأوروبي، واليابان، والولايات المتحدة، في أهم قطاعات السلع الزراعية التي تهم البلدان النامية، بمزيد من التركيز خاصة على درجة الخفض في تصاعد التعريفة الجمركية. ويقدم الجدول ١٦ من المرفق الإحصائي المزيد من التفاصيل حول هذه الامتيازات التعريفية لمنتجات زراعية محددة مختارة أو منتجات تمثيلية تهم البلدان النامية. وبدون الإنتفاع بنموذج للتوازن العام التجاري يركز خاصة على القطاع الزراعي، من الصعب ترجمة المعلومات الواردة في تلك الجداول إلى تنبؤات محددة لـ "التطورات المتوقعة في أسعار وتجارة السلع الأساسية في ضوء نتائج جولة أوروغواي". ويرد في الجزء الثاني، في الأقسام المتعلقة بآحاد السلع الأساسية، الجهات التي انتهت إلى هذا الاسقاط (أساسا منظمة الأغذية والزراعة). والاستنتاج العام الذي قد يُستخلص من الجزء الثاني هو أنه بينما حدثت درجة كبيرة من تحرير التجارة بالنسبة للمنتجات الزراعية، هناك منتجات كثيرة تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية لا تزال تواجه تعريفات مرتفعة، يصاحبها غالبا مستوى مرتفع نسبيا من تصاعد التعريفة الجمركية.

٢- المعادن والفلزات

٤٤- في مجال الوصول إلى الأسواق يتأثر قطاع المعادن والفلزات في المقام الأول بتصاعد التعريفة الجمركية، على الرغم من ان الحواجز غير التعريفية تلعب دورا في بعض الحالات، وخاصة الفلزات غير المشغولة وشبه المصنَّعة. وسوف ينتج عن اتفاق جولة اوروغواي خفض كبير في تصاعد التعريفة الجمركية هذه، ولذلك سوف تتحسن التوقعات للتنوع الرأسي في البلدان النامية. وزيادة على ذلك، فإن الزيادة في نسبة المعدلات المجمَّدة سوف توفر بعض الأمن للوصول إلى الاسواق. ومن شأن ذلك أن يشجع زيادة الاستثمار في التجهيز المحلي قبل الصادرات. وأخيرا، يتعين للاتفاقات التي تنظم الحواجز غير التعريفية أن تعمل أيضا على تقليل عدم التيقن في مسار التجارة وتحسين امكانية الوصول إلى السوق، وأمن منافذ التصدير (انظر الجداول ١٣ إلى ١٥ من المرفق الإحصائي للمزيد من التفاصيل).

٤٥- ومع ذلك، وكما تم التأكيد عليه في الأقسام المتعلقة بآحاد السلع الأساسية، هناك عوامل أخرى بخلاف امكانية الوصول إلى السوق سوف تلعب دورا مهيمنا في تشكيل أنماط التجارة العالمية في هذا القطاع. وتتضمن تلك العوامل اتاحة إيداعات عالية النوعية وامكانية الحصول على الموارد المالية الضخمة المطلوبة لتطوير مشروع التأسيس، وفوائد الحجم الكبير، وامكانية الحصول على التكنولوجيا، والقرب من المستهلكين في حالة المواد شبه المصنوعة، والتغيرات والتطورات التكنولوجية المتعلقة بالمواد الجديدة، والاستعاضة، وإعادة التدوير، والنمو المحتمل لمتطلبات الاستيراد في البلدان النامية الحديثة التصنيع والآخذة في التصنيع، وخاصة في آسيا.

٤٦- نظرا إلى انه قد عهد إلى الأونكتاد بالولاية الشاملة للموارد المعدنية في أمانة الامم المتحدة (انظر قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٠٦/٤٩)، ونظرا لعدم وجود منظمة اخرى تغطي هذا القطاع على نحو كامل، يرد في الجزء الثاني عرض أكثر تفصيلا لهذه المنتجات من عرض السلع الزراعية.

رابعا - اجراءات أخرى مطلوبة

ألف - الفجوات الرئيسية في جولة أوروغواي والتدابير الاضافية اللازمة على المستوى الدولي

٤٧- يبين الاستعراض العام لجولة أوروغواي أعلاه، والاستعراض الموجز للتطورات المتعلقة بآحاد السلع الأساسية في الجزء الثاني أدناه، أنه لا يزال هناك مجالات كبيرة جداً في التجارة الدولية للسلع الأساسية ينبغي فيها مواصلة الجهود لتحرير التجارة. وهذا هو الحال على وجه خاص فيما يتعلق بالاعانات التي تسبب تشويها في التجارة والمقدمة إلى الانتاج المحلي والصادرات في القطاع الزراعي وكذلك فيما يتعلق بالتصاعد التعريفي للسلع نصف المجهزة والمجهزة التي لها أهمية تصديرية فعلية أو محتملة للبلدان النامية. ويمثل اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة نقطة انطلاق هامة نحو تخفيض هذه الحواجز، ولكن يبقى الشيء الكثير مما ينبغي عمله لتخفيضها بقدر أكبر، وللقضاء في النهاية على التشويهات التي تسببها السياسات العامة.

٤٨- وهناك أيضا حاجة إلى العمل على زيادة تنسيق جداول التعريفات الوطنية وتبسيط التعريفات. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام في المفاوضات المقبلة إلى استبدال رسوم معينة بمعدلات وحسب القيمة تتسم بشفافية أوضح ويمكن التنبؤ بأثرها بسهولة أكبر، لأنها لا تتأثر بالتغيرات في أسعار العملة. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام إلى إزالة التعريفات المنخفضة للغاية، التي تنشئ شكليات لا ضرورة لها وإجراءات بيروقراطية مكلفة، للذين يواجهونها وكذلك للمستفيدين من الوصول التفضيلي بدون رسوم: التكلفة بالنسبة للفئة الأخيرة لاستيفاء متطلبات قواعد المنشأ كثيرا ما تكون أعلى من أي فائدة تنبع من الوصول التفضيلي بدون رسوم الذي يمنح بتعريفة قدرها ١ إلى ٢ في المائة. وأخيرا، ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى تخفيض التعريفات الباهضة وكذلك إلى تحسين أداء آلية الحصة التعريفية.

٤٩- وهناك مسائل أخرى تتعلق بـ "الوصول" لم يجر تناولها في اطار اتفاق جولة أوروغواي، وعلى وجه خاص الحواجز الخاصة للتجارة الناجمة عن الممارسات التجارية التقييدية، وعدم الوصول إلى التكنولوجيا بشروط معقولة للبلدان النامية، وتصاعد أسعار الشحن وتكاليف التسويق للبلدان النامية المصدرة وفقا لدرجة التجهيز قبل التصدير، والاعلان المفرط للعلامات التجارية، ضمن أمور أخرى.

٥٠- ومن ناحية أخرى، فإن تدابير تحرير التجارة لا توفر حلا لجميع المشاكل الرئيسية التي تواجه البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية. وهناك حاجة إلى تدابير اضافية لتمكين البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا من بينها، من الاستفادة من فرص السوق التي يوفرها اتفاق مراكش. وستظل هناك حاجة إلى جهود اضافية في المجالات التالية:

- التركيز على التنمية المستدامة لإدارة الموارد الطبيعية؛

- توفير ادارة وترشيد بهدف تخفيض التقلبات البالغة في الأسعار؛

- تحسين شفافية السوق؛

- أنشطة مكثفة للبحث والتطوير بهدف، العثور على استخدامات نهائية جديدة وتمكين البلدان النامية من المشاركة فعليا في ثورة التكنولوجيا الاحيائية والمواد الجديدة ضمن أمور أخرى؛

- تعزيز التجهيز المحلي في البلدان النامية؛

- تعزيز السوق؛

- تحسين أنظمة التسويق والممارسات، بما في ذلك إدارة المخاطر السعرية، من أجل تخفيض تكاليف التسويق وجعل صادرات البلدان النامية أكثر تنافسية.

باء - تدابير اضافية ضرورية على المستويين القطري والاقليمي في البلدان النامية

٥١- حتى يتسنى الاستفادة من تدابير التحرير في إطار اتفاق جولة أوروغواي، ربما تحتاج البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا من بينها، إلى زيادة المساعدة التقنية لتحديد فرص السوق الجديدة، ولصياغة مشاريع مناسبة في هذا الصدد، ولتعبئة الموارد المالية اللازمة، والترويج السوقي لمنتجاتها.

٥٢- وينبغي تكريس جهود متزايدة لتعزيز التعاون والتجارة على المستوى الاقليمي فيما بين البلدان النامية من أجل تكوين أسواق محلية أوسع بغية الاستفادة من وفورات الحجم وإنشاء قاعدة قوية لغزو السوق العالمية.

الجزء الثاني: استعراض آحاد السلع الأساسية

ألف - السلع الزراعية

٥٣- لا يشمل الاستعراض أدناه السلع الأساسية المحددة التي تغطيها دراسة الفاو بشأن "آثار جولة أوروغواي على الزراعة"، وهي: القمح، والأرز، والحبوب الخشنة، والدهون والزيوت والكُسب، واللحوم، والحليب، والزبد، والبن، والكاكاو، والشاي، والموز، والسكر، وجلود البقر وصلالها، والمطاط. وفيما يتعلق ببعض هذه السلع، لا سيما الأرز واللحوم والسكر والبن، أجرت أمانة الأونكتاد دراسات متعمقة وهي متاحة للجنة كوثائق للخلفية[٢٦].

١- السلع الزراعية المشمولة في اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة

(أ) الفواكه والخضروات:

٥٤- تمثل الفواكه والخضروات معاً قطاعاً رئيسياً، وواحدا من قطاعات النمو الأكثر دينامية، في التجارة العالمية للسلع الأساسية. وتزايدت القيمة الكلية للصادرات العالمية من الفواكه والخضروات الطازجة والمجهزة من ٥,٩ مليار دولار أمريكي إلى ٤٤,١ مليار دولار ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٢ و١٩٩٠ - ١٩٩٢. وخلال نفس الفترة

انخفضت حصة البلدان النامية في هذه الصادرات انخفاضا طفيفا، من ٢٩,٧ في المائة إلى ٢٩,٤ في المائة، وإن تزايدت قيمتها المطلقة من ١,٧٧ مليار دولار أمريكي إلى ١٢,٩٧ مليار دولار.

٥٥- قبل جولة أوروغواي، كان مجرد تعقيد التدابير التعريفية وغير التعريفية يمثل حاجزا اضافيا للتجارة أمام البلدان النامية في هذا القطاع. فحتى في البلد المستورد الواحد، كثيرا ما كانت التعريفات تمثل خليطا من الرسوم بحسب القيمة والرسوم المحددة تتفاوت، وفقا للمواسم وتواريخ الوصول ومرحلة التجهيز، ضمن أمور أخرى. فعلى سبيل المثال، كانت واردات الفواكه والخضروات الطازجة تواجه معدلات تعريفية تختلف اختلافا كبيرا على مراحل في غضون أسابيع قليلة، وكانت تبلغ ذروتها عندما كانت تنافس بشدة المنتجات المحلية. وواجهت واردات الفواكه والخضروات، قبل وبعد جولة أوروغواي، تعريفات عالية نسبيا ودرجة ملموسة من التصاعد التعريفي. وبالاضافة إلى ذلك، فهي تخضع لصفيفة واسعة من الحواجز غير التعريفية منها: أوامر التسويق، التي كثيرا ما تحدد الحجم والرتبة والنوعية ودرجة النضوج؛ وشروط التعبئة؛ وقواعد متزايدة الدقة والصرامة فيما يتعلق بوضع العلامات؛ والحصص والتقييدات التجارية الطوعية؛ ودعم الأسعار المحلية وإعانات التصدير؛ وتدابير الصحة وصحة النبات. وهكذا، على سبيل المثال، لدى الاتحاد الأوروبي اتفاق عام بشأن شروط الصحة وصحة النبات فيما يتعلق بتجارة منتجات البساتين بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في حين أن لكل منها شروطها الخاصة المتعلقة بالصحة وصحة النبات للأطراف التجارية الأخرى، والتي تختلف وفقا لبلد المنشأ والمنتج والموسم. وتشترط قواعد الولايات المتحدة بشأن الصحة وصحة النبات إجراء تحليل بواسطة مختبر مستقل على حساب المصدر، كثيرا ما ينطوي على اختبارات تشمل لغاية ٢٠ مرضا مختلفا من أمراض النباتات.

٥٦- وفقا لجولة أوروغواي، سيكون هناك درجة كبيرة من التخفيض التعريفي، وإن كانت على وجه عام أدنى من متوسط التخفيض الكلي للتعريفات، كما سيكون هناك بعض التخفيض في التصاعد التعريفي، في الأسواق الرئيسية الثلاث التي جرى استعراضها. وبالاضافة إلى ذلك، سيؤدي تنفيذ جولة أوروغواي إلى بعض الزيادات في الوصول إلى السوق بموجب التزامات في الوصول الأدنى تبلغ في مجموعها حوالي ١٦٠ مليون دولار أمريكي للفواكه والخضروات (انظر الجدول ٧ من المرفق الاحصائي)، وهو ما يوازي حوالي ٠,٤ في المائة من الصادرات العالمية لهذا القطاع في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩٢. وستؤدي أيضا، على الصعيد العالمي، إلى تخفيض قدره ٣٥ في المائة في مجموع إعانات التصدير للفواكه والخضروات، من ٨٠٠ مليون دولار أمريكي إلى ٥١٩ مليون دولار (انظر الجدول ٨ من المرفق الاحصائي). وأخيرا، من المتوقع أن يؤدي الاتفاق بشأن تدابير الصحة وصحة النبات بموجب جولة أوروغواي، إلى تحسين فرص التصدير في هذا القطاع بقدر كبير، من خلال تخفيض الاستخدام التعسفي لهذه التدابير ضد الواردات، من جانب البلدان الأعضاء، ومن خلال الوصول تدريجياً بتدابير الصحة وصحة النبات المطبقة من جانب البلدان المتقدمة والنامية إلى مستوى مماثل.

٥٧- **الحمضيات**: تعتبر الحمضيات، من حيث القيمة، أهم قطاع من بين جميع أنواع الفواكه في التجارة الدولية. وبلغ متوسط القيمة الكلية السنوية للصادرات العالمية في هذا القطاع في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ حوالي ٦,٢٩ مليار دولار أمريكي (٣,٨٩ مليار دولار للفواكه و ٢,٤٠ مليار دولار للعصائر). وحوالي عشر الانتاج العالمي من الفواكه الطازجة يجري تسويقه عالميا بصفته هذه، ويجري تسويق جانب كبير منها على شكل عصائر الفاكهة، وبصفة أساسية عصير البرتقال. وانخفضت حصة البلدان من قيمة الصادرات العالمية من الحمضيات الطازجة انخفاضا كبيرا من ٢٩ إلى ٢٠ في المائة ما بين ١٩٧٠-١٩٧٢ و١٩٩٠-١٩٩٢. ومن ناحية أخرى خلال

نفس هذه الفترة، ونتيجة لدخول البرازيل على نحو واسع في سوق عصائر الحمضيات، لا سيما في الولايات المتحدة، قفزت حصة البلدان النامية من قيمة الصادرات العالمية من عصائر الحمضيات من ٢٦ إلى ٥٦ في المائة.

٥٨- وقبل جولة أوروغواي، كان قطاع الحمضيات يتسم بحماية تعريفية عالية وتصاعد تعريفي كبير. وواجهت صادرات الحمضيات على وجه عام تعريفات عالية للغاية، لا سيما في مواسمها، في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة. وفي الاتحاد الأوروبي واجهت الفواكه الطازجة في مواسمها خليطا من تعريفات محددة وتعريفات بحسب القيمة بلغت حوالي ٣٣ في المائة من سعر الاستيراد لعام ١٩٩٢ للبرتقال، و٤٠ في المائة لليوسفي والكليمنتين، و٧٣ في المائة لليمون والليم؛ والكريب فروت وحده هو الذي واجه تعريفة منخفضة بلغت حوالي ٣ في المائة. وفي الولايات المتحدة، كانت التعريفات فيما يتعلق بالكريب فروت والليمون (١١,٤ و١٦,١ على التوالي) أعلى بكثير منها فيما يتعلق بالبرتقال واليوسفي (٤,٤ و٥,١ في المائة، على التوالي). وفي اليابان، كانت معدلات الاسناد هي ٣٩,٩ في المائة للبرتقال، و٢٦,٦ في المائة لليوسفي، و١٨,٥ في المائة للكريب فروت، ولكن ٥ في المائة فقط لليمون (ومع ذلك، كانت المعدلات المطبقة أقل فيما يتعلق بالسلع الثلاث الأولى). وأخيرا، كانت التعريفات أعلى بكثير فيما يتعلق بعصير البرتقال والكريب فروت منها فيما يتعلق بالثمار الطازجة في كل من اليابان والولايات المتحدة (كانت المعدلات المطبقة في اليابان ٢٩,٤ و٢٧,٤ في المائة على التوالي في اليابان، و٣١,٧ و٣٢,٦ في المائة في الولايات المتحدة). وكانت المعدلات التفضيلية بموجب اتفاقية لومي تقل بنسبة ٨٠ في المائة عن معدلات الدولة الأكثر رعاية. وفيما يتعلق بالحواجز غير التعريفية، كانت تدابير الصحة وصحة النبات تمثل على وجه عام عقبات تجارية كبيرة ضد صادرات البلدان النامية.

٥٩- التساهلات التعريفية بموجب اتفاق جولة أوروغواي هي صغيرة نسبيا (حوالي نصف متوسط التخفيض البالغ ٣٦ في المائة بموجب جولة أوروغواي) ومن غير المرجح أن تؤدي في حد ذاتها إلى تغييرات كبيرة في أنماط التجارة. فالاتحاد الأوروبي - خفض بمقدار ٢٠ في المائة معدلاته فيما يتعلق بالفاكهة الطازجة وكذلك فيما يتعلق بعصير الكريب فروت، وبمقدار ٢٤ في المائة فيما يتعلق بعصير البرتقال. وخفضت الولايات المتحدة معدلاتها بمقدار ٢٠ في المائة فيما يتعلق بالليمون، و١٦ في المائة فيما يتعلق بالبرتقال واليوسفي، و١٥ في المائة فيما يتعلق بالكريب فروت وعصير البرتقال والكريب فروت. وألغت اليابان رسومها على الليمون، وخفضت بمقدار ١٥ في المائة معدلاتها فيما يتعلق باليوسفي وكذلك فيما يتعلق بعصير البرتقال والكريب فروت، ولكنها عرضت رسما قدره ٢٤ في المائة فيما يتعلق بالبرتقال، وهو وإن كان يقل عن معدل الإسناد البالغ ٣٩,٩ في المائة، إلا أنه أعلى من معدل الـ ٢٠ في المائة الذي كان يطبق فعلا قبل جولة أوروغواي. ومن ثم، فإن التصاعد التعريفي لا يزال عاليا على وجه عام.

٦٠- **فاكهة المناطق المعتدلة الأخرى**: تمثل فواكه المناطق المعتدلة الأخرى معاً قطاعا ديناميا هاما في التجارة الدولية. وبلغ متوسط القيمة الكلية للصادرات العالمية لهذه الفواكه في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ حوالي ٧,٢١ مليار دولار في السنة (منها ٢,٣١١ مليون دولار أمريكي للتفاح، و١,٦١١ مليون دولار للعنب و٦٨٣ مليون دولار للزبيب و٨٥٤ مليون للدراق و٧٢٤ مليون دولار للكمثرى و٦٣٥ مليون دولار للفراولة و٤٥٥ مليون دولار للشمام و٣٠٨ ملايين دولار للبطيخ و٤٣٨ مليون دولار للخوخ، و١١٧ مليون دولار للمشمش). وينبغي أن يضاف إلى ذلك عصائر الفواكه ومستحضرات الفواكه التي لا توجد على وجه عام بيانات منفصلة متاحة عنها. وبلغت الصادرات العالمية من عصير التفاح وحده، دون حساب العصير المخمر، ٦٦٣ مليون دولار سنويا في الفترة

١٩٩٠-١٩٩٢. وأتاح تحسين قنوات النقل والتسويق المتاجرة دولياً في نسبة متزايد من انتاج هذه الأنواع من الفواكه كفاكهة طازجة (حوالي العشر فيما يتعلق بالتفاح والكمثرى والدراق على سبيل المثال). وزادت بوجه عام حصة البلدان النامية من قيمة الصادرات العالمية من هذه الفواكه خلال العقدين الماضيين من ١٢ إلى ٢٦ في المائة للعنب ومن ٣٥ إلى ٣٩ في المائة للزبيب، ومن ١٥ إلى ١٦ في المائة للتفاح ومن ١١ إلى ٢١ في المائة للكمثرى، بالرغم من أن هذه البلدان لا تزال مستوردة صافية للمنتجين الأخيرين.

٦١- قبل جولة أوروغواي كانت فاكهة المناطق المعتدلة، لا سيما في موسمها، تواجه بوجه عام تعريفات من معتدلة إلى عالية للغاية في سوقين من الأسواق الرئيسية الثلاث التي جرى استعراضها. وفي الاتحاد الأوروبي، في حين واجه الشمام والبطيخ تعريفة تعادل ١١ في المائة والفراولة تعريفة قدرها ١٦ في المائة، وواجه التفاح والعنب والدراق والكمثرى والخوخ والمشمش خليطاً من تعريفات محددة وتعريفات بحسب القيمة ما بين ٣٥ و٦١ في المائة تقريبا. ففي اليابان، واجهت فاكهة المناطق المعتدلة تعريفات تعادل ما بين ٨ و٢٠ في المائة. وفي الولايات المتحدة، دخلت الفاكهة بدون رسوم (التفاح) أو واجهت تعريفات منخفضة، ما بين صفر و٢, و١,٢ في المائة. وأخيرا، كانت التعريفات عالية جدا على مستحضرات الفاكهة (على سبيل المثال ٣٥,٥ في المائة على مربى الفاكهة والهلام والمرملاد في اليابان؛ و٢٥ في المائة على الأقل في الاتحاد الأوروبي؛ و٧ إلى ٢٠ في المائة في الولايات المتحدة).

٦٢- وبموجب اتفاق جولة أوروغواي، خفض الاتحاد الأوروبي بوجه عام تعريفاته بمقدار الخمس واليابان بمقدار ١٥ إلى ٤٠ في المائة، بينما خفضت الولايات المتحدة تخفيضا جذريا تعريفاتها التي هي فعلا منخفضة للغاية. ومن ناحية أخرى، بعد هذه التخفيضات، تبقى التعريفات عالية في الاتحاد الأوروبي (ما بين ٢٨ و٤٩ في المائة) ومن معتدلة إلى عالية في اليابان (ما بين ٤,٨ و ٢٠ في المائة)، ويبقى التصاعد التعريفي مرتفعا بوجه عام. ومن غير المرجح أن تؤدي هذه التساهلات في حد ذاتها إلى تغييرات كبيرة في أنماط التجارة.

٦٣- **الفواكه الاستوائية**: إن الفواكه الاستوائية بخلاف الموز، وبعضها يمكن أن ينمو أيضا خارج المناطق الاستوائية، تشمل على وجه خاص الأناناس وثمرة المحامي والمانجو وثمرة زهرة الآلام والبابايا والجوافة والليتشية والليم والكيوي وجوز الجندم والدريان والنافاليون والتمر هندي والثمرة النجمية. وبالرغم من أنه لا توجد معلومات احصائية متاحة شاملة ويعتد بها عن هذه المنتجات، هناك مؤشرات كثيرة تبين أن الصادرات العالمية في هذا القطاع شهدت نموا سريعا ومن المرجح أن تستمر في إعطاء صورة دينامية للغاية فيما يتعلق بالمستقبل. وقدرت قيمة الصادرات العالمية لقائمة الفواكه الاستوائية المذكورة أعلاه، سواء كانت طازجة أو معلبة أو مجففة أو على شكل عصير، بحوالي ٢,٥ مليار دولار أمريكي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، منها ٨٦٤ مليون دولار أمريكي للأناناس الطازج والمعلب وحده، و٦١٤ مليون دولار أمريكي للكيوي. ومع ذلك، وبالرغم من أن هناك بلداناً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوقيانيا ومنطقة البحر المتوسط تزرع نوعا واحدا أو أكثر من هذه الفواكه، إلا أن الصادرات مركزة في عدد صغير من البلدان، منها كوستاريكا والمكسيك والفلبين واسرائيل ونيوزيلندا واسبانيا والولايات المتحدة.

٦٤- ورد في إعلان أوروغواي بشأن بدء المفاوضات في إطار الجولة أن هذه "المفاوضات تستهدف تحرير التجارة في المنتجات الاستوائية بأسرع ما يمكن، بما في ذلك الأشكال المجهزة وشبه المجهزة من هذه المنتجات، وستغطي كلا من التدابير التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر على التجارة في هذه

المنتجات"، وأن الأطراف المتعاقدة "تعترف بأهمية التجارة في المنتجات الاستوائية لعدد كبير من الأطراف المتعاقدة الأقل نموا وتوافق على أن يجري إيلاء اهتمام خاص للمفاوضات في هذا المجال بما في ذلك توقيت المفاوضات وتنفيذ النتائج". وتعتبر الفواكه الاستوائية والجوز واحدة من مجموعات المنتجات الزراعية والاستوائية التي اختيرت في استعراض الغات لمنتصف المدة لجولة أوروغواي عام ١٩٨٩ لما يلي: (أ) الغاء الرسوم على المنتجات غير المجهزة؛ (ب) الغاء الرسوم على المنتجات شبه المجهزة والمجهزة أو تخفيضها تخفيضا كبيرا؛ و(ج) الغاء أو تخفيض جميع التدابير غير التعريفية التي تؤثر على التجارة في هذه المنتجات.

٦٥- ومع ذلك، لا يبدو أن النتيجة النهائية لجولة أوروغواي حققت هذه التوقعات على نحو كامل. فلا تزال التعريفات تمثل حاجزا كبيرا، لا سيما فيما يتعلق بالأنواع الرئيسية للثمار الاستوائية، وبالرغم من تخفيض التصاعد التعريفي، فإنه يظل كبيرا. ومن ثم، ففي حين ألغى الاتحاد الأوروبي التعريفات القائمة على الأشكال غير المجهزة لمعظم الفواكه الاستوائية الأقل تداولا في التجارة (للجوافة والمانجو وجوز الجندم والببايا والليتشية وثمار شجرة الآلام والثمرة النجمية وثمرة الخبز والتمر هندي)، لم تخفض التعريفات بالنسبة للفواكه الأكثر تداولا في التجارة إلا بنسب تتراوح (من ٩ إلى ٥,٨ في المائة للأناناس الطازج، ومن ١١ إلى ٨٨ في المائة للكيوي، ومن ٨ إلى ٤-٥,١ لثمرة المحامي، ومن ١٦ إلى ١٢,٨ في المائة لليم). فضلا عن ذلك، واجهت جميع الأشكال المجهزة لجميع الفواكه الاستوائية تعريفات في الاتحاد الأوروبي، وإن جرى تخفيض مستوى هذه التعريفات تخفيضا كبيرا، وفي حالات كثيرة بمقدار النصف. وخفض معدل الرسوم للأناناس المعلب من ٢٣,١ إلى ١٩,١ في المائة، ولعصير الأناناس من ١٩,٧ إلى ١٥,٨. وفي اليابان، خفضت التعريفات بمقدار النصف لعدة أنواع من الفواكه الطازجة (من ١٠ إلى ٥ في المائة للدوريان والنافاليون وثمرة شجرة الآلام والليتشية والثمرة النجمية، ومن ٦ إلى ٣ في المائة لثمرة المحامي والجوافة والمانجو وجوز الجندم، ومن ٤ إلى ٢ في المائة للببايا). ولكنها لم تخفض إلا بمقدار ١٥ في المائة للأناناس الطازج (من ٢٠ إلى ١٧ في المائة) وبمقدار ٢٠ في المائة للكيوي (من ٨ إلى ٦,٤ في المائة). وخفضت معدلات الرسوم في المتوسط للأناناس المعلب من ٦٢ إلى ٣٢,٦ في المائة، ولعصير الأناناس من ٣٨ إلى ٢٤,٤ في المائة. وأخيرا، في الولايات المتحدة، سيجري إلغاء تعريفة الـ ٨,٥ في المائة على الكيوي، وستخفض التعريفة على الببايا من ٨,٥ إلى ٥,٤ في المائة. بينما ستخفض التعريفات المحددة على باقي الفواكه الاستوائية الطازجة بمقدار ١٥ إلى ٢٠ في المائة (بما في ذلك الأناناس وثمرة المحامي والجوافة والمانجو وجوز الجندم). وخفضت الرسوم الجمركية بمقدار ٣٦,٤ في المائة للأناناس المعلب، وبمقدار ٢٠ في المائة لعصير الأناناس.

٦٦- **الخضروات**: هذا القطاع هو أحد القطاعات الأكثر دينامية في التجارة الدولية. وتضاعفت القيمة الكلية للصادرات العالمية في هذا القطاع عشر مرات تقريبا ما بين ١٩٧٠-١٩٧٢ و١٩٩٠-١٩٩٢، من حوالي ٢,١ مليار دولار أمريكي إلى ١٩,١ مليار دولار. وكانت أعلى مكاسب التصدير هي في الطماطم (٣,٤٩٣ مليون دولار أمريكي، منها ٢,٢٦٠ مليون دولار للطماطم الطازجة) والبطاطس (١,٩٠٤ مليون دولار أمريكي). ومن ناحية أخرى، انخفض النصيب الكلي للبلدان النامية في هذه الصادرات، مما يقرب ربع القيمة الكلية إلى الخُمس (٢٣,٤ إلى ١٩,١ في المائة). وكان ذلك على وجه خاص نتيجة لتوسيع الاتحاد الأوروبي، والزيادات المترتبة على ذلك في صادرات الخضروات من أعضاء الاتحاد الأوروبي الواقعين على البحر المتوسط على حساب بلدان البحر المتوسط الأخرى. وتمثل المعاملات بين البلدان المتقدمة، وخاصة بين البلدان المتجاورة، منذ ١٩٧٢ ما يزيد على ثلاثة أخماس هذه التجارة. وتمثل التجارة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي الاثني عشر حصة متزايدة في صادرات الخضروات العالمية، من ٤١ في المائة في ١٩٧٠ إلى ٤٦ في المائة في ١٩٩٢.

وتوفر البلدان النامية أيضا أسواق تصريف دينامية لصادرات الخضروات. وخلال العقدين الماضيين، زادت قيمة واردات البلدان النامية إلى عشرة أضعاف، من ٢٥١ مليون دولار إلى ٥٣٧ ٢ مليون دولار.

٦٧- ووفقا لاتفاق جولة أوروغواي، سيجري تخفيض التعريفات بمقدار ٢٧ إلى ٣٠ في المائة في المتوسط في الاتحاد الأوروبي على الخضروات الطازجة (من ١٣,٦ إلى ٩,٩ في المائة) والخضروات المجهزة (من ١٢,١ إلى ٨,٥ في المائة)، وبمقدار ٢١ إلى ٢٩ في المائة في الولايات المتحدة (من ١٠,٦ إلى ٨,٤ في المائة، ومن ١٢,٢ إلى ٨,٦، على التوالي)، وبمقدار ٢٦ إلى ٣٧ في المائة في اليابان (من ٥,٢ إلى ٣,٣ في المائة، ومن ١٣,٧ إلى ١٠,١ على التوالي). ومن ثم، فحتى بعد جولة أوروغواي، ظلت التعريفات عالية نسبيا على أنواع الخضروات الطازجة في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وعلى الخضروات المجهزة في كل من الأسواق الثلاث المستعرضة. وتخفي المتوسطات المذكورة أعلاه أوضاعاً مختلفة تماما. وهكذا، فإن نظرة أوثق على خضروات محددة، لا سيما النوعين الرئيسيين منها في التجارة العالمية، الطماطم والبطاطس، تبين أنهما يواجهان تعريفات أعلى بكثير من المتوسطات المذكورة أعلاه، قبل وبعد جولة أوروغواي على السواء. وعلى سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي، تواجه الطماطم الطازجة خليطا من المعدلات بحسب القيمة ومعدلات محددة بلغت ٦٧ في المائة قبل جولة أوروغواي و٥٢ في المائة بعدها إذا كانت في موسمها، ٥٦ و٤٥ على التوالي، إذا كانت في غير موسمها، بينما واجهت عجينة الطماطم تعريفة قدرها ١٨ في المائة، خفضت إلى ١٤,٤ في المائة بموجب جولة أوروغواي. وتواجه كل من الكوسى الطازجة والأرضي شوكي وضعا مماثلا. وتواجه البطاطس الطازجة تعريفة قدرها ٢١ في المائة قبل جولة أوروغواي و١٣,٤ في المائة بعد الجولة، إذا كانت في موسمها، و١٥ إلى ١٨ في المائة و٩,٦ إلى ١١,٥ في المائة، على التوالي، إذا كانت في غير موسمها. وفي الولايات المتحدة، يواجه عدد من الخضروات الطازجة وكل الخضروات المجمدة تعريفة أعلى من ١٥ في المائة، خُفضت إلى نسبة بين ١٢ و١٤ في المائة بموجب جولة أوروغواي. وفي اليابان، في حين واجهت الطماطم الطازجة تعريفة قدرها ٥ في المائة قبل جولة أوروغواي و٣ في المائة بعد الجولة، واجه كل من عجينة الطماطم وعصير الطماطم تعريفة قدرها ٢١,٥ و٣٣,٢ في المائة على التوالي، قبل جولة أوروغواي، و١٥,٧ و٢١,٣ في المائة، على التوالي، بعد جولة أوروغواي.

(ب) منتجات زراعية أخرى يشملها اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة

٦٨- يعتبر **النبيذ** قطاعا ديناميا نسبياً. وتضاعفت القيمة الكلية للصادرات العالمية للنبيذ بمقدار ٧,١ مرة ما بين ١٩٧٠-١٩٧٢ و١٩٩٠-١٩٩٢، من ١,٢ مليار دولار إلى ٨,٧ مليار دولار. واختفت البلدان النامية تماما تقريبا من سوق التصدير هذه، مع تقلص حصتها في الصادرات العالمية من ١٠,٩ إلى ٢,٩ في المائة، وأصبحت مستوردة صافية (في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ بلغت وارداتها السنوية ٤٨٣ مليار دولار أمريكي). وقبل جولة أوروغواي، واجهت واردات النبيذ تعريفات عالية، على شكل رسوم محددة أو خليط من الرسوم بحسب القيمة والرسوم المحددة، في كل واحدة من أسواق الاستيراد الرئيسية. وبموجب اتفاق جولة أوروغواي، سيجري تخفيض هذه التعريفات تخفيضا كبيرا، بحوالي ٦٠ في المائة في اليابان، و٢٨ إلى ٣٦ في المائة في الولايات المتحدة، و٢٠ في المائة في الاتحاد الأوروبي. وربما تنتهز البلدان النامية هذه الفرص لتحاول من جديد اكتساب الحصص التجارية التي فقدتها في سوق هذا القطاع.

٦٩- تمثل **زهور الزينة** قطاعا ديناميا آخر في التجارة العالمية. وتضاعفت قيمة الصادرات العالمية من زهور الزينة والبراعم ١٦ مرة ما بين ١٩٧٠-١٩٧٢ و١٩٩٠-١٩٩٢، من ٢١١ مليون دولار إلى ٣٢٧ ٣ مليون دولار.

وتعتبر البلدان النامية من القادمين الجدد نسبيا في هذه السوق، وتزايد نصيبها من ٢,٩ إلى ٢١,٧ في المائة ما بين ١٩٧٠-١٩٧٢ و ١٩٩٠-١٩٩٢. وتمثل هولندا وحدها منذ عام ١٩٧٠ حوالي ثلثي الصادرات العالمية، تليها كولومبيا حيث يمثل نصيبها الذي بلغ ١٠ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ حوالي نصف مجموع صادرات البلدان النامية في هذا القطاع. ومن ناحية الواردات، مثلت أوروبا الغربية حوالي ٩٥ في المائة من الواردات العالمية في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٢ وأربعة أخماسها في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، تليها الولايات المتحدة، حيث ارتفعت وارداتها من مليوني دولار فقط في عام ١٩٧٠ إلى ٤٠١ مليون دولار في عام ١٩٩٢، وهو ما يمثل حوالي ١٢ في المائة من الواردات العالمية في عام ١٩٩٢.

٧٠- وبموجب جولة أوروغواي، ستنخفض التعريفات على زهور الزينة الناضرة بمقدار ٥٠ في المائة في الاتحاد الأوروبي، أي من ٢٤ في المائة في الصيف و١٧ في المائة في الشتاء إلى ١٢ و٨,٥ في المائة، على التوالي، وبمقدار ١٨ في المائة في المتوسط في الولايات المتحدة، أي من ٨ إلى ٦,٥ في المائة. وفي اليابان، دخلت زهور الزينة فيها خالية من الرسوم قبل جولة أوروغواي. ومع ذلك يجدر ملاحظة أن زهور الزينة دخلت بدون رسوم في بلدان تتمتع بأفضليات خاصة في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لا سيما في الولايات المتحدة بموجب القانون الأندي للأفضليات التجارية، وفي الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية لومي لبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. ومن المتوقع أن تعطي التخفيضات التعريفية المشار إليها أعلاه في الأسواق العالمية الرئيسية دينامية ما للصادرات العالمية، لا سيما من البلدان النامية التي لا تتمتع بأفضليات خاصة.

٧١- **التبـــغ**: تمثل أوراق التبغ ومنتجات التبغ قطاعا ديناميا نسبيا في التجارة العالمية للسلع الأساسية. وتضاعفت القيمة الكلية للصادرات العالمية من هذا القطاع ٨,٣ مرة ما بين ١٩٧٠-١٩٧٢ و ١٩٩٠-١٩٩٢ (من ١,٤٤ مليار دولار أمريكي إلى ٥,٥٥ مليار دولار أمريكي لورق التبغ، ومن ٠,٩ مليار دولار أمريكي إلى ١٤ مليار دولار لمنتجات التبغ). وخلال نفس الفترة، تزايد نصيب البلدان النامية في صادرات أوراق التبغ من ٣٦ إلى ٤٨ في المائة، من ٠,٥٢ مليار دولار إلى ٢,٦٧ مليار دولار، ولكنها لا تزال تعتبر من صغار مصدري منتجات التبغ.

٧٢- قبل جولة أوروغواي، واجه التبغ ومنتجات التبغ تعريفات عالية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودرجة عالية من التصاعد التعريفي في الأسواق الثلاث الرئيسية المستعرضة. وفي الاتحاد الأوروبي، حيث واجه التبغ المصنع رسوماً بحسب القيمة مع حدود دنيا وقصوى للرسوم المحددة، سيجري تخفيض هذه الرسوم في المتوسط بموجب جولة أوروغواي من ١٧,٦ إلى ١٤,١ في المائة، بينما سيخفض متوسط التعريفات على التبغ المصنع من ٦٩,٥ إلى ٣٧,٦ في المائة، بما في ذلك تخفيض التعريفات على السيجار إلى النصف من ٥٢ إلى ٢٦ في المائة، وتخفيض التعريفات على تبغ الغليون بمقدار ٣٦ في المائة، من ١١٧ إلى ٧٤,٩ في المائة. وستخفض الولايات المتحدة في المتوسط رسومها المحددة على التبغ المصنع بحوالي ٤٢ في المائة في المتوسط، ورسومها المحددة على التبغ المصنع بمقدار ٥١ في المائة في المتوسط. وأخيرا، ستخفض اليابان تعريفاتها على التبغ المصنع بمقدار ١٥ إلى ٢٠ في المائة.

(ج) المواد الخام الزراعية (المشمولة في اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة على شكل خام فقط:

٧٣- القطن: تضاعفت القيمة الكلية لصادرات القطن العالمية ٣,٨ مرة ما بين ١٩٧٠-١٩٧٢ و١٩٩٠-١٩٩٢ (من ٣,٦٠ مليار دولار أمريكي إلى ١٣,٥٦ مليار دولار). ولم يتزايد نصيب البلدان النامية في هذه الصادرات سوى بقدر طفيف فيما يتعلق بألياف الغزل، ولكنه انخفض انخفاضاً كبيراً من ٦٣ إلى ٣٨ في المائة للقطن غير المجهز، الذي أصبحت البلدان النامية كمجموعة مستوردة صافية له. ويعكس ذلك تزايد التجهيز المحلي قبل التصدير في البلدان الرئيسية المنتجة للقطن وكذلك تزايد واردات القطن الخام لتجهيزه في البلدان النامية الحديثة التصنيع. وكان أحد التطورات الهامة هو التزايد الكبير في الاعتماد على الذات فيما يتعلق بالقطن الخام في الاتحاد الأوروبي بعد توسيعه إلى البلدان الأوروبية الجنوبية وما يترتب على ذلك من إدراج القطن في السياسة الزراعية المشتركة.

٧٤- ومن المتوقع أن يكون لاتفاق جولة أوروغواي آثار مهملة غالبا على القطن الخام، بينما يمكن أن يكون له آثار ملموسة على انتاج وتجارة المنسوجات والملابس. والتزايد المتوقع في دخل المستهلك نتيجة لجولة أوروغواي وما يترتب عليها من تزايد في استهلاك وانتاج الألياف، سيكون هو غالبا أهم آثار الاتفاق على قطاع القطن الخام. ونظرا لأن التجارة العالمية للقطن كانت حرة نسبيا، ليس من المرجح أن يؤدي اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة إلى تغييرات كبيرة في ظروف الوصول إلى الأسواق. وتعتبر آثاره على القطن محدودة أيضا لأنه لا يؤثر على البرامج المحلية لدعم الدخل سواء في الاتحاد الأوروبي أو في الولايات المتحدة، ولأن التعريف المستخدم لمعونات التصدير في اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة لا يشمل المعونات المطبقة في قطاع القطن. ومن ثم من المفترض أن انتاج القطن وأسعاره لن يتأثرا تأثرا كبيرا بتنفيذ اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة. وفي الصين من المتوقع أن يظل للتطورات المتعلقة بالانتاج والاستهلاك أكبر الآثار - وإلى حد بعيد - على التجارة في القطن وأسعاره. وسيكون تحرير التجارة في المنسوجات والملابس آثار كبيرة على صناعة القطن، حيث تبين التجربة أن تحرير التجارة في المنسوجات والملابس يؤدي إلى التحول في الانتاج نحو منتجي المنسوجات والملابس المنخفضي التكلفة، وكثيرا منهم ينتجون القطن أيضا[٢٦].

٢- السلع الزراعية غير المشمولة في اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة

٧٥- إن الأسماك ومنتجات ومصائد الأسماك، بما فيها القشريات، تمثل أيضا واحدا من القطاعات الأكثر دينامية في التجارة العالمية للسلع الأساسية. وتضاعفت القيمة الكلية للصادرات العالمية من هذا القطاع ١٠,٦ مرة ما بين ١٩٧٢-١٩٩٠ و١٩٩٠-١٩٩٢، من ٣,٥ مليار دولار أمريكي إلى ٣٧,٢ مليار دولار، بينما تزايد نصيب البلدان النامية في هذه الصادرات من ٣١ إلى ٤١ في المائة، من ١,١ مليار دولار أمريكي إلى ١٥,٢ مليار دولار.

٧٦- قبل جولة أوروغواي، واجهت الأسماك ومنتجات الأسماك تعريفات عالية نسبياً ودرجة كبيرة من التصاعد التعريفي في الأسواق الرئيسية الثلاث المستعرضة، وإن بلغت على وجه عام أقصاها في الاتحاد الأوروبي وأدناها في الولايات المتحدة. وبموجب جولة أوروغواي، ستخفض هذه التعريفات، ولكن بصفة عامة بقدر أقل من متوسط التخفيض للمنتجات الصناعية (الأسماك ومنتجات الأسماك غير مشمولة في اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة)، بل وربما ستبقى بدون تغيير في بعض الحالات. وفي الاتحاد

الأوروبي، ستخفض التعريفات بمقدار ١٦ في المائة في المتوسط للسمك الطازج (من ١٣,٨ إلى ١١,٦ في المائة)، وبـ ١١ في المائة للسمك المجمد والمجهز أو المحفوظ (من ١٤,٥ إلى ٢٠,١ في المائة، على التوالي إلى ١٢,٩ و١٧,٩ في المائة)، ولكنها ستبقى بدون تغيير عند ١٣,٣ في المائة في المتوسط للسمك المملح والمجفف أو المدخن. وفي اليابان، ستخفض التعريفات بمقدار ٢٩ في المائة في المتوسط للسمك الطازج (من ٥,٦ إلى ٤ في المائة)، وبـ ٢٠ في المائة للسمك المجمد (من ٥,٥ إلى ٤,٤ في المائة)، وبـ ٢٣ في المائة للسمك المملح والمجفف أو المدخن (من ١٢,٧ إلى ٩,٨ في المائة)، وبـ ٣٦ في المائة للسمك المجهز أو المحفوظ (من ١٣,٢ إلى ٨,٥) في المائة). وأخيرا، في الولايات المتحدة، حيث تقل التعريفات على الأسماك ومنتجات ومصائد الأسماك عن ٢ في المائة على وجه عام، باستثناء السمك المجهز أو المحفوظ (٦,٥ في المائة في المتوسط)، ستخفض جميع هذه التعريفات بمقدار ٢٥ إلى ٣٥ في المائة في المتوسط، مع استثناءات قليلة.

٧٧- **الجوت ومنتجات الجوت**: كان قطاع التجارة الدولية هذا راكدا عملياً، مع زيادة القيمة الكلية للصادرات العالمية زيادة طفيفة من ٧٨٤ مليون دولار أمريكي إلى ٨٠٢ مليون دولار ما بين ١٩٧٠-١٩٧٢ و١٩٩٠-١٩٩٢. والجوت، مثل الألياف الصلبة، يزرع على سبيل الحصر في البلدان النامية. وتناقص استهلاكه في البلدان المتقدمة وتزايد في البلدان النامية، التي تمثل حاليا ما يقرب من ثلثي الاستهلاك العالمي للجوت وحوالي ثلث الواردات. وقبل جولة أوروغواي، عندما كان الجوت الخام يدخل بدون رسوم في الأسواق الأربع المستعرضة (استراليا والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة)، واجهت منتجات الجوت درجة كبيرة من التصاعد التعريفي، وإن استفادت البلدان النامية على وجه عام من المعاملة التفضيلية بموجب مخططات نظام الأفضليات المعمم لهذه الأسواق الأربع أو بموجب اتفاقية لومي. وبموجب جولة أوروغواي، ألغت الولايات المتحدة جميع تعريفاتها الباقية في هذا القطاع (٣,٥ في المائة على ألياف الجوت و٠,٥ في المائة على أنسجة الجوت)، ومن ثم ألغت أيضا التصاعد التعريفي؛ وألغى الاتحاد الأوروبي تعريفته على ألياف الجوت التي كانت تبلغ ٥,٣ في المائة، وخفض تعريفته على أنسجة الجوت بأكثر من النصف (من ٨,٨ إلى ٤ في المائة في المتوسط) وعلى الأكياس الجديدة من ٨,٦ إلى ٤ في المائة)؛ وألغت اليابان تعريفتها على ألياف الجوت التي كانت تبلغ ١٠ في المائة كما ألغت التعريفة على أكياس الجوت التي كانت تبلغ ٢٠ في المائة، وخفضت إلى النصف تعريفتها على أنسجة الجوت التي كانت تبلغ ٢٠ في المائة؛ وخفضت استراليا إلى النصف تعريفتها الباقية على ألياف الجوت التي كانت تبلغ ٢٠ في المائة (حظيت فعلا أكياس وأنسجة الجوت بالدخول بدون رسوم قبل جولة أوروغواي). ومن ناحية، فإن المشكلة الرئيسية في هذا القطاع هي المنافسة من الألياف الاصطناعية، التي سهلها إلى حد ما الاستمرار النسبي لعدم الاستقرار في عرض الجوت وأسعاره، وكذلك لكون أن منتجات الجوت والمنتجات المنافسة جعلت الألياف الاصطناعية تواجه غالبا نفس التعريفة في البلدان المستوردة، بما في ذلك في البلدان النامية المستوردة الرئيسية، قبل وبعد جولة أوروغواي على السواء[٢٥].

٧٨- **الألياف الصلبة ومصنوعاتها**: الموقف في هذا القطاع مشابه عملياً في جميع جوانبه للموقف الموصوف أعلاه فيما يتعلق بقطاع الجوت. فالتجارة الدولية في جميع الألياف الصلبة ومصنوعاتها (بما في ذلك السيزال والهنكن وليف جوز الهند وموز النسيج) كانت راكدة عملياً، حيث زادات القيمة الكلية للصادرات العالمية من ٢٣٠ إلى ٣٧٣ مليون دولار أمريكي خلال العقدين الأخيرين. وقبل جولة أوروغواي، بينما كانت الألياف الصلبة تدخل الأسواق الأربع المستعرضة (استراليا، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الولايات المتحدة) بدون رسوم، واجهت مصنوعات الألياف الصلبة درجة كبيرة من التصاعد التعريفي، وان استفادت صادرات البلدان

النامية بوجه عام من المعاملة التفضيلية بموجب مخططات نظام الأفضليات المعمم في هذه الأسواق الأربع أو بموجب اتفاقية لومي. وألغت الولايات المتحدة، بموجب جولة أوروغواي، تعريفتها التي كانت تبلغ ٤ في المائة على السيزال والهنكن المجهز، وخفضت من ٣,٥ إلى ١,٩ في المائة، في المتوسط، رسومها على محزمات أو مكابس الألياف الصلبة المجدولة؛ وأبقى الاتحاد الأوروبي تعريفته على السيزال والهنكن المجهز التي تعادل ٣,٨ في المائة، وخفض من ١٤,٨ إلى ٨,٦ في المائة في المتوسط رسومه على محزمات أو مكابس الألياف الصلبة المجدولة؛ وخفضت اليابان من ١٢ إلى ٧,٩ في المائة تعريفتها على السيزال والهنكن المجهز وخفضت من ٦,١ إلى ٢ في المائة في المتوسط رسومها على محزمات أو مكابس الألياف الصلبة المجدولة. والمشكلة الرئيسية التي تواجه هذا القطاع هي المنافسة من الألياف الاصطناعية. وفي حالة الحزم المجدولة، وهي الاستخدام النهائي التقليدي للسيزال والهنكن - فإن المنافسة من مجدولات البوليبروبيلين كانت شديدة للغاية، لا سيما في الاتحاد الأوروبي حيث فقدت الألياف الطبيعية ثلثي نصيبها في السوق في هذا المجال، مقابل خسارة قدرها ٣٠ في المائة فقط في الولايات المتحدة. ويمكن الدفاع عن الالغاء الكلي للرسوم المتبقية على الجوت والألياف الصلبة ومصنوعاتها لا لاعتبارات بيئية فحسب، ولكن أيضا من أجل تخفيف الفقر نظرا لأن هذه الألياف تزرع على سبيل الحصر في بلدان نامية، وفي معظم الحالات في بلدان من أقل البلدان نموا[٢٦].

٧٩- **الأخشاب الاستوائية**: إن الأخشاب الاستوائية، التي قدر مستوى صادراتها السنوية بـ ١٦,٧ مليار دولار في ١٩٩٠-١٩٩٢ (بما في ذلك قشرة الخشب والخشب الرقائقي)، تمثل جزءا صغيرا من قطاع منتجات الحراجة الذي تقدر صادراته بحوالي ١٠٠ مليار دولار. ويعتبر الخشب الاستوائي قطاعا ديناميا نسبيا وواحدا من الاستثناءات القليلة للاتجاه الهبوطي الطويل الأجل في الأسعار من حيث قيمتها الحقيقية. وواجه درجة عالية من التصاعد التعريفي، لا سيما بين الخشب في حالته الخام، الذي دخل خاليا من الرسوم أو بتعريفات منخفضة للغاية في الأسواق الثلاث المستعرضة، والألواح القائمة على الخشب. وترتب على اتفاق جولة أوروغواي تخفيض كبير في التصاعد التعريفي، ولكن يجدر ذكر أن ١٧ في المائة من واردات البلدان النامية لا تزال تخضع لتعريفات ما بين ٥,١ و١٥ في المائة بعد جولة أوروغواي.

٨٠- ويمكن ان تلعب التدابير البيئية ذات الصلة بالتجارة دورا متزايدا في هذه التجارة. ومما يزيد من صعوبة دراسة دور هذه التدابير فيما يتعلق بالخشب ومنتجات الخشب، عدم اليقين العلمي بشأن آثار قطع الأشجار على تجدد الغابات، والاختلافات في القيم بين المجموعات والحكومات وفهمها للأوضاع الفعلية، والمشاكل الصعبة المتعلقة بالقياس ومتابعة الدولة للغابات، والجوانب القانونية للسيادة على استخدام البلدان لغاباتها. وأحد النهج لحل المشاكل بين البلدان هو ابرام اتفاقات بيئية متعددة الأطراف تشمل أحكاما ذات صلة بالتجارة تحظى بتأييد كامل من جانب البلدان المصدرة والمستوردة. وفي نفس الوقت، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمتابعة التدابير البيئية ذات الصلة بالتجارة التي قامت البلدان المستوردة بدراستها أو فرضها والنظر في اجراءات مناسبة تتخذها البلدان النامية المتأثرة لمعالجة هذه الأوضاع[٢٦].

باء - المعادن والفلزات

٨١- **ركاز الحديد والصلب**: جميع المعادن والفلزات حتى مرحلتها الفلزية غير المشكلة مشمولة في التعريفة التقليدية لقطاع السلع الأساسية، مع استثناء واحد يتعلق بركاز الحديد والصلب: ركاز الحديد وحده مشمول في مجموعة السلع الأساسية بينما يعتبر الصلب منتجا صناعيا. وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، بلغت الصادرات

العالمية السنوية لركاز الحديد ٨,٤ مليار دولار أمريكي وبلغت صادرات الصلب ١٠٦,٢ مليار دولار أمريكي. وظل الاستهلاك العالمي للصلب ثابتا عمليا خلال العقدين الأخيرين، عند حوالي ٧٠٠ إلى ٧٣٠ مليون طن متري في السنة، أي ٩٠ في المائة من جميع الفلزات من حيث الوزن، ويزيد ٢٨ ضعفا عن استهلاك الألومنيوم، وهو ثاني الفلزات الأكثر استهلاكا. ويجري المتاجرة دوليا في حوالي ٤٦ في المائة من الانتاج العالمي لركاز الحديد وحوالي ٢٨ في المائة من الانتاج العالمي للصلب. ومع ذلك، يجدر التركيز، على أن ركاز الحديد لا يمثل سوى أقل قليلا من ثلثي المحتوى الحديدي لمواد صناعة الصلب. وفيما يتعلق بالانتاج العالمي للصلب الخام، يمثل الحديد الخردة نسبة ثابتة، بلغت ٣٥ في المائة خلال العقدين الأخيرين.

٨٢- ما بين ١٩٧٠-١٩٧٢ و١٩٩٠-١٩٩٢ زاد نصيب البلدان النامية في الصادرات العالمية لكل من ركاز الحديد (من ٣٨,٦ إلى ٤٥,٢ في المائة) والصلب (من ٣,٢ إلى ١٦,٢ في المائة). ومع ذلك، وبالرغم من تضاعف نسبة صادرات الصلب خمسة مرات، ما زالت البلدان النامية لا تمثل سوى نسبة صغيرة من الصادرات العالمية للصلب والصلب نصف المصنع (١٦,٢ في المائة)، بينما تبقى مستوردة صافية على نحو واسع، حيث تمثل ٣٠ في المائة من الواردات العالمية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

٨٣- قبل جولة أوروغواي، لم يواجه ركاز الحديد (الركاز والمركزات، بما في ذلك الركاز المتكتل: الكتل والكريات والقوالب) تعريفات أو حواجز غير تعريفية في الأسواق الرئيسية الثلاث المستعرضة (الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة). وكان هناك درجة معينة من التصاعد التعريفي الاسمي حيث كان الحديد الأكثر تجهيزا، على شكل حديد مخفض مباشرة وحديد الغفل (حيث نسبة ضئيلة فقط، ٢ في المائة من الانتاج يجري المتاجرة فيه دوليا) يواجه تعريفات منخفضة (٢,٥ إلى ٣,٧ في المائة) في الاتحاد الأوروبي واليابان، ولكنه كان يدخل الولايات المتحدة خاليا من الرسوم.

٨٤- واتسم قطاع الصلب بدرجة عالية من التصاعد التعريفي. ففي الأسواق الرئيسية الثلاث المستعرضة، تزايدت معدلات التعريفة تزايدا ملموسا من ٢,٥ إلى ٤,٣ في المائة لسبائك الصلب، و٤,٤ إلى ٤,٩ في المائة للمنتجات الطويلة (القطع والقضبان والأسلاك والقضبان الناصعة)، ومن ٤,٤ إلى ٦,٥ في المائة للمنتجات المسطحة (الصفائح والألواح واللفائف)، ومن ٦ إلى ١٠ في المائة للأنابيب والمواسير. وهذا التصاعد التعريفي لم يكن على الاطلاق هو العقبة الرئيسية. وبالفعل، في حين أن المنازعات حول الممارسات التجارية غير العادلة كانت تهيمن دائما على التجارة العالمية للصلب، تزايدت التدابير الحمائية بشدة منذ أواخر السبعينات بسبب وجود عرض هيكلي زائد عن الحد للصلب ومنتجات الصلب نتيجة للنمو السريع للطاقات في السبعينات وظهور بلدان نامية موردة، من ناحية، وللانكماش الحاد في الطلب على الصلب، لا سيما في البلدان المتقدمة، الذي كان يرجع على وجه خاص إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي في الثمانينات، وانخفاض كثافة الاستخدام، والاستعاضة، من ناحية أخرى. وانتشرت على نطاق واسع التدابير غير التعريفية. وأدت "اتفاقات التقييد الطوعي للتصدير" أو "الحصص الطوعية للاستيراد" ، والمعونات والتدابير المقابلة، وتحديد الأسعار وتدابير مكافحة الاغراق ، وغيرها من التدابير المرئية بقدر أقل، إلى تعويق التجارة الدولية في الحديد الخام وفي الصلب ومنتجات الصلب، كما أثرت تأثيرا جديا على امكانية البلدان النامية ، لا سيما البلدان الحديثة التصنيع، لاكتساب أنصبة متزايدة في السوق العالمية. ومما أضاف إلى تسييس هذه المسألة، كون أنه حتى في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة، كان حوالي ثلث شركات الصلب مملوكا للدولة حتى أواخر الثمانينات.

٨٥- ومنذ عام ١٩٩٠، أجريت مفاوضات مكثفة في إطار الغات من أجل إبرام اتفاق متعدد الأطراف لتحرير التجارة في الصلب. واشترك حوالي ٣٥ بلدا في الفريق التفاوضي بشأن الاتفاق المتعدد الأطراف لتحرير التجارة في الصلب. وشملت هذه البلدان عددا من البلدان النامية. ومع ذلك، لم تشترك فيه الأطراف الرئيسية في التجارة العالمية للصلب ، وهي الصين والاتحاد الروسي وأوكرانيا بصفة خاصة. وكانت الفكرة بادئ ذي بدء هي احلال اتفاق عالمي محل "القيود الطوعية على التصدير"، لدى انقضاء أجلها. وكان الهدف هو ايجاد قواعد مقبولة على الصعيد العالمي لإلغاء التعريفات والحواجز غير التعريفية، ولتخفيض أو ازالة المعونات لصناعة الصلب ولمعالجة الممارسات الأخرى التي تسبب تشويهاً في التجارة العالمية للصلب. ولم يمكن الوصول إلى توافق في الآراء بشأن مشروع نص لهذا الاتفاق. ومع ذلك لدى التوقيع على اتفاق جولة أوروغواي في مراكش في نيسان/أبريل ١٩٩٤، عرض عدد من البلدان الصناعية تخفيضات تعريفية في قطاع الصلب تتجاوز الهدف الأولي الذي ينطوي على تخفيضات تعريفية بمقدار الثلث.

٨٦- وبموجب الخطة الصفرية التي جرى التفاوض عليها في اطار جولة أوروغواي، اتفقت البلدان الرئيسية المستوردة والمصدرة للصلب على الغاء جميع التعريفات على الحديد المخفض مباشرة وحديد الغفل والصلب والصلب نصف المصنع بنسب متساوية خلال فترة عشر سنوات. ومن ثم، وافق الاتحاد الأوروبي واليابان على الغاء رسومهما على الحديد المخفض مباشرة والحديد الغفل وسبائك الصلب، ووافقت الولايات المتحدة على الغاء الرسوم التعريفية على سبائك الصلب. وسيجري أيضا الغاء التعريفات على الصلب نصف المصنع بالكامل بحلول عام ٢٠٠٥.

٨٧- إن التساهلات التعريفية بموجب اتفاق جولة أوروغواي المذكورة أعلاه فيما يتعلق بركاز الحديد المجهز والصلب من غير المرجح أن تؤدي في حد ذاتها إلى تغيرات كبيرة في أنماط التجارة. ويجدر التذكير في هذا الصدد بأنه فيما يتعلق بركاز الحديد، فإن توفر رواسب رفيعة الدرجة بالاضافة إلى الموارد المالية الكبيرة اللازمة لمشاريع التأسيس هي بالطبع العامل الحاسم للدخول. وفيما يتعلق بالصلب والصلب نصف المصنع، فإن العوامل الحاسمة هي التدابير غير التعريفية، خاصة منذ أن أدت ثورة المدلفنات الصغيرة إلى تخفيض الحجم الأدنى للاستثمار المطلوب لصناعة الصلب تخفيضا كبيرا. ويمكن أن تحدث تغييرات كبيرة في أنماط التجارة لصالح البلدان النامية نتيجة لابرام الاتفاق المتعدد الأطراف للتجارة في الصلب والالغاء التدريجي للتدابير غير التعريفية المنتشرة على نطاق واسع. ومن المنتظر أيضا أن تحدث تغييرات كبيرة في أنماط التجارة نتيجة لعوامل أخرى بخلاف العوامل ذات الصلة بتحرير التجارة في الصلب. وعلى وجه خاص، فإن ازدهار الطلب على الصلب في البلدان النامية، بما في ذلك الصين، من المرجح أن يكون هو المحرك الرئيسي لنمو التجارة الدولية في ركاز الحديد والصلب[٢٦].

٨٨- **البوكسيت/الألومينا/ الألومنيوم**: يعتبر هذا القطاع من حيث الكمية والقيمة ثاني أهم القطاعات في التجارة الدولية للفلزات بعد قطاع ركاز الحديد والصلب. وبلغ متوسط القيمة الكلية السنوية للصادرات العالمية في هذا القطاع في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ حوالي ٣٤,٤ مليار دولار أمريكي (٠,٩ مليار دولار للبوكسيت، و٤,٩ مليار دولار للألومينا، و١٤,٢ مليار دولار للألومنيوم غير المشكل، و١٤,٤ مليار دولار للألومنيوم نصف المصنع والمصنع). وهو أيضا القطاع الأكثر دينامية بين الفلزات الأساسية. وبالفعل، تضاعف تقريبا الاستهلاك العالمي للألومنيوم، من ١٣ إلى ٢٥,٥ مليون طن ما بين ١٩٧٠-١٩٧٢ و١٩٩٠-١٩٩٢ (يمثل الألومنيوم الخام منها حوالي ٧٥ في المائة). ويجري المتاجرة دوليا في نسبة كبيرة من الانتاج العالمي: حوالي ٣٠ في المائة للبوكسيت، وما يقرب من ٥٠ في المائة لكل من الألومينا والألومنيوم غير المشكل في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

وفيما يتعلق بالألومنيوم غير المشكل، فإن ذلك يمثل تغيرا كبيرا من الفترة ١٩٧٠-١٩٧٢ عندما كان يصدر ٢٧ في المائة فقط من الانتاج العالمي.

٨٩- تظل البلدان النامية تصدر الجانب الأكبر من الصادرات العالمية للبوكسيت (أكثر من أربعة أخماس)، وإن أصبح البوكسيت يخضع لتجهيز متزايد قبل تصديره: تم تصدير ٣٠ في المائة من الانتاج العالمي للبوكسيت في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، مقابل ٤٧ في المائة قبلها بعقدين. وما بين ١٩٧٠-١٩٧٢ و١٩٩٠-١٩٩٢، تناقص نصيبها من صادرات الألومينا (من ٤٤ إلى ٢٧ في المائة)، وما يعكس ذلك درجة أعلى من التجهيز قبل التصدير، بينما تزايد نصيبها من صادرات الألومنيوم تزايدا كبيرا، من ٧ في المائة إلى ما يقرب من ٢٤ في المائة. ومع ذلك، ما زالت البلدان النامية تمثل نسبة صغيرة فقط من الصادرات العالمية للألومنيوم نصف المصنع (٧,٩ في المائة)، بينما تبقى مستوردة صافية على نحو واسع، حيث تمثل حوالي ١٥ في المائة من الواردات العالمية في ١٩٩١-١٩٩٢.

٩٠- قبل جولة أوروغواي، كان قطاع البوكسيت/الألومينا/الألومنيوم يتسم بدرجة عالية من التصاعد التعريفي وحواجز غير تعريفية أُدخلت عليه مؤخرا. ودخلت الألومينا خالية من الرسوم في جميع البلدان تقريبا، باستثناء الهند (٤٥ في المائة) التي هي مكتفية ذاتيا، وفنزويلا (٥ في المائة). ولم تفرض معظم البلدان المستوردة للألومينا تعريفات على الألومينا، باستثناء الاتحاد الأوروبي الذي فرض تعريفة قدرها ٥,٥ في المائة (صفر بموجب نظام الأفضليات المعمم واتفاقية لومي)، والأرجنتين (٥ في المائة)، والصين (٢٠ في المائة)، وبولندا (١٠ في المائة)، وروسيا (٥ في المائة). وكانت التعريفات على الألومنيوم غير المشكل في الأسواق الرئيسية وفي البلدان التي تستورد كميات كبيرة أو صغيرة منخفضة بوجه عام (أقل من ٣ في المائة)، وإن كانت عالية في الأرجنتين (٧,٥ في المائة)، والنمسا (٨ في المائة)، والصين (٩ في المائة)، والاتحاد الأوروبي (٦ في المائة)، وهنغاريا والهند (٦٠ في المائة)، والمكسيك (١٠ في المائة)، وجمهورية كوريا (٥ في المائة)، والاتحاد الروسي (٥ في المائة)، وسويسرا (٤,٤ إلى ٦,٦ في المائة)، وتايلند وفنزويلا. ويستبعد الاتحاد الأوروبي الألومنيوم من نظام الأفضليات المعمم، ولكنه يمنح الدخول بدون رسوم لبلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (ثلاثة من بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ تصدر كميات كبيرة من الألومنيوم: الكاميرون وغانا وسورينام). ومن ثم، في إطار نظام الأفضليات المعمم، كان التصاعد من الألومينا إلى الألومنيوم كبيرا في الاتحاد الأوروبي (٦ في المائة). وكانت التعريفات على المنتجات نصف المصنعة كبيرة في معظم البلدان، بينما كانت معدلات نظام الأفضليات المعمم تعادل إما صفرا أو نصف معدلات الدولة الأكثر رعاية. وفيما يتعلق بالحواجز غير التعريفية، كانت الحالات الوحيدة التي لها دلالة في السنوات الأخيرة عندما طُبقت التدابير غير التعريفية هي رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية التي فُرضت بدءا من حزيران/يونيه ١٩٨٨ في الولايات المتحدة على بعض المنتجات نصف المصنعة من فنزويلا، وفرض الاتحاد الأوروبي حصة للواردات قدرها ٠٠٠ ١٥ طن في الشهر على الألومنيوم غير المشكل من بلدان كومنولث الدول المستقلة بدءا من آب/أغسطس ١٩٩٣ إلى شباط/فبراير ١٩٩٤، والتي جرى تبديلها بتعهد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ من جانب الاتحاد الروسي بتخفيض انتاجه من الألومنيوم الخام بمقدار ٠٠٠ ٥٠٠ طن سنويا.

٩١- وفي إطار اتفاق جولة أوروغواي، كانت التساهلات التعريفية صغيرة بوجه عام ومن غير المرجح أن تؤدي في حد ذاتها إلى تغييرات كبيرة في الأنماط التجارية. وخفض الاتحاد الأوروبي معدلاته حتى ٢٥ في المائة على قطاع الألومينا، وعلى مسحوق الألومنيوم والقضبان والألواح والقطع والأسلاك والصفائح وقشر

الألومنيوم ورقائق الألومنيوم. ولم يخفض رسم الـ ٦ في المائة على الألومنيوم غير المشكل. وألغت اليابان رسم الـ ١ في المائة على الألومنيوم غير المشكل، ورسم الـ ٣,٩ في المائة على قطاع الألومينا ورسم الـ ٤,٦ في المائة على مسحوقات الألومنيوم؛ وخفضت بحوالي الربع رسومها على معظم منتجات الألومنيوم الأخرى تمشيا مع الاتحاد الأوروبي. ولم تخفض الولايات المتحدة رسومها، التي كانت بوجه عام تقل كثيرا عن الرسوم المخفضة للاتحاد الأوروبي واليابان. ومن ناحية أخرى، لا تزال المفاوضات مستمرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهدف المعلن للولايات المتحدة فيها هو إلغاء الرسوم التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الألومنيوم غير المشكل. ومن البلدان الأخرى التي تـُتاجر بكميات هامة في المنتجات المعنية، لم تقدم البلدان التالية عروضا بشأن تعريفات الألومنيوم أو قدمت عروضا بمعدلات تعريفية مجمدة أعلى من المعدلات التعريفة غير المجمدة التي كانت تطبقها فعلا: الأرجنتين، اندونيسيا، البرازيل، جمهورية كوريا (ومع ذلك، خفضت التعريفات فيما يتعلق ببعض الخطوط التعريفية)، سنغافورة، الصين، الفلبين، فنزويلا، ماليزيا، نيوزيلندا، هونغ كونغ. وكان تآكل الأفضليات غير كبير نسبيا، نظرا لصغر حجم التساهلات التي قـُدمت. ومن ناحية أخرى، تجدر الاشارة في هذا الصدد، إلى أنه فيما يتعلق بالألومنيوم فإن مزايا الحجم والوصول إلى التكنولوجيا تمثل غالبا حاجزا للدخول أهم من التعريفات.

٩٢- ومن المرجح أن تنبثق تغييرات كبيرة في أنماط التجارة من عوامل أخرى بخلاف اتفاق جولة أوروغواي، لا سيما نتيجة لازدهار الطلب على الألومنيوم في جنوب وجنوبي شرق آسيا. ومن المتوقع أن يزيد الاستهلاك العالمي للألومنيوم بمقدار ٦,٣ مليون طن من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٠، منها ٣ ملايين طن في البلدان النامية الآسيوية. والاضافات المخططة في الطاقة المعروفة في آسيا (في بلدان الخليج والهند) وكذلك التوسعات المحتملة في الطاقة (في الصين)، تعادل حوالي ١,١ مليون طن. وبناء عليه، من الممكن أن تزيد واردات المنطقة من الألومنيوم من ١,٧ مليون طن في ١٩٩٣ إلى ٣,٥ مليون طن في سنة ٢٠٠٠، أو من ١٧ إلى أكثر من ٣٠ في المائة من الواردات العالمية. وهذه التطورات المتوقعة تخلق فرصاً تصديرية هامة للبلدان النامية خارج المنطقة، لا سيما للبلدان التي تصدر فعلا الألومنيوم غير المشكل والتي يمكن أن تكون في موقف يتيح لها إنشاء أو توسيع مرافق التجهيز الأمامي. وفي حين كان التخفيض في التعريفات وفي التصاعد التعريفي في جولة أوروغواي صغيرا نسبيا بوجه عام، إلا أنه يمكن أن يوفر حافزا ما لهذه البلدان للاستثمار على أساس هذا المنظور. وربما يتطلب الأمر التزاما بمزيد من التفاوض من أجل تخفيض التصاعد التعريفي تخفيضا كبيرا لتوفير ضمان أكبر للوصول إلى السوق على الصعيد العالمي ولتشجيع حجم الاستثمارات اللازمة لتلافي حدوث عجز في الألومنيوم مشابه لما حدث في عام ١٩٨٨[٢٦].

٩٣- **النحاس**: يعتبر هذا القطاع من حيث الكمية والقيمة ثالث أهم القطاعات في التجارة الدولية للفلزات. وبلغت القيمة السنوية الكلية للصادرات العالمية في هذا القطاع في المتوسط في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ حوالي ٢٥,٣ مليار دولار أمريكي (٤,١ مليار دولار للركاز والمركزات، و١,٢ مليار دولار للفلز غير المنقى، و٩,٥ مليار دولار للنحاس المنقى غير المشكل، و١٠,٥ مليار دولار للنحاس نصف المصنع والمصنع). وهو يعتبر أيضا قطاعا ديناميا نسبيا فيما بين الفلزات الأساسية. وبالرغم من أن الاستهلاك العالمي للنحاس تأثر تأثرا سالبا ما بين أوائل السبعينات ومنتصف الثمانينات نتيجة لتباطؤ الاقتصاد العالمي، وانخفاض كثافة الاستخدام، والتصغير والاستعاضة عنه بمواد أخرى (الألومنيوم واللدائن)، تزايد انتاجه من ٧,٥ إلى ١٠,٨ مليون طن ما بين ١٩٧٠-١٩٧٢ و١٩٩٠-١٩٩٢ (يمثل النحاس الخام ٨٥ في المائة منها). وترجع هذه الدينامية بقدر كبير إلى النمو السريع لاستهلاك النحاس في البلدان النامية، لا سيما البلدان الآسيوية النامية (بما فيها الصين). وزادت نسبة البلدان النامية في الاستهلاك العالمي للنحاس من ٩ في المائة في أوائل السبعينات إلى حوالي ٢٥ في

المائة في أوائل التسعينات. ويجري المتاجرة دوليا فيما يزيد عن ثلث الانتاج العالمي للنحاس المنقى (حوالي ٣٤ في المائة في ١٩٧٠-١٩٧٢ و٣٧ في المائة في ١٩٩٠-١٩٩٢).

٩٤- ولا تزال البلدان النامية تمثل أكثر قليلا من نصف الصادرات العالمية للنحاس: حوالي ٥٢ في المائة في ١٩٩٠-١٩٩٢ لركاز النحاس والمركزات وكذلك للنحاس المنقى. ودخلت التجارة الدولية نسبة متزايدة من ركاز النحاس والمركزات: حوالي الربع في ١٩٩٠-١٩٩٢ مقابل حوالي العشر في ١٩٧٠-١٩٧٢. ونسب ذلك إلى عاملين: من ناحية، شيدت البلدان المستوردة الكبيرة، لا سيما اليابان والمانيا، صناعات معدنية تقوم على واردات المركزات؛ ومن ناحية أخرى، بعد استنفاد أو إغلاق المناجم في بلدان عديدة، تُركِت طاقات الصهر فيها بدون إمداد محلي من المركزات. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في السنين القادمة. وفيما يتعلق بالنحاس نصف المصنع، فإن حجم الأسواق المحلية في البلدان النامية لا يتيح على وجه عام تحقيق وفورات حجم لانشاء صناعات وطنية للنحاس نصف المصنع. ومن ثم تستمر البلدان النامية في كونها مستوردة صافية لهذه المنتجات.

٩٥- قبل جولة أوروغواي، كان قطاع النحاس يتسم بدرجة عالية من التصاعد التعريفي. ودخل ركاز النحاس ومركزاته بدون رسوم في الأسواق الرئيسية الثلاث المستعرضة. ودخلا أيضا بدون رسوم أو بمعدل تعريفي منخفض جدا (بوجه عام ١ في المائة) في جميع البلدان الأخرى، باستثناء بعض البلدان النامية التي لديها مناجم نحاس محلية، وبوجه خاص الهند (تعريفة ٤٥ في المائة، ورسوم كلية ٩٠ في المائة)، والمكسيك والفلبين (تعريفة ١٠ في المائة في كليهما). ودخل النحاس غير المنقى والمنقى بدون رسوم في الاتحاد الأوروبي، حيث تعتمد صناعة النحاس نصف المصنع على واردات النحاس غير المشكل بقدر أكبر بكثير من غيرها من المناطق المتقدمة. وواجهت الواردات رسما محددا بلغ في المتوسط حوالي ٥,٥ في المائة في اليابان، و١ في المائة في الولايات المتحدة، و٥,٥ و٦ في المائة، على التوالي، في الصين، و٢,٧ و٩ في المائة، على التوالي، في جمهورية كوريا، و١٠ في المائة في المكسيك والفلبين، و٦٥ في المائة في الهند. ومن ناحية أخرى، بموجب نظام الأفضليات المعمم في كل من اليابان والولايات المتحدة، دخل النحاس غير المنقى والمنقى بدون رسوم، ولكن في حدود سقوف تنطوي على كميات منخفضة في اليابان (لم تنفذ دائما عمليا) أو مع بعض الاستثناءات في الولايات المتحدة (استبعدت الصادرات الشيلية وطُبق على المكسيك حد مخفض للاحتياجات التنافسية). وأخيرا، كانت التعريفات على النحاس نصف المصنع عالية جدا في معظم البلدان، بل وجرى زيادتها أيضا لتحقيق حماية فعالة. وطبق الاتحاد الأوروبي تعريفات ما بين ٦ و٦,٥ في المائة على معظم النحاس نصف المصنع ولكنه منح الدخول بدون رسوم لبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة - التي وفرت أكثر من نصف وارداته من هذه المنتجات - وكذلك للمستفيدين من نظام الأفضليات المعمم، وإن طبقت سقوف على المجموعة الأخيرة. وتمتعت أيضا بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بمعاملة الدخول بدون رسوم، ولكنها ليست مصدرة لهذه المنتجات. وفرضت الولايات المتحدة رسوما تتراوح ما بين ١,٧ و٣,٩ في المائة، ومنحت الدخول بدون رسوم بموجب نظام الأفضليات المعمم، دون أن يكون لذلك، من ناحية أخرى، تأثير كبير على التدفقات التجارية. وطبقت اليابان نفس التعريفة على كل من النحاس نصف المصنع والنحاس غير المشكل. وسويسرا، وهي ثالث أكبر مستورد للنحاس نصف المصنع بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة، بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، طبقت رسوماً محددة تماثل تراوحا بين ٢ و١٣,٧ في المائة بحسب القيمة. ومن ناحية أخرى، تمتعت وارداتها بموجب مخططها لنظام الأفضليات المعمم بمعاملة خالية من الرسوم، ولكن جميع امداداتها تقريبا من النحاس نصف المصنع أتت من بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، التي كانت تتمتع أيضا بمعاملة خالية من الرسوم. وتعتبر

حالة النمسا مماثلة لسويسرا. وفيما يتعلق بالحواجز غير التعريفية، فإن الحالات الوحيدة المتعلقة بالحواجز غير التعريفية في السنوات الأخيرة تعلقت برسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية التي فرضتها الولايات المتحدة على واردات بعض المنتجات نصف المصنعة من البرازيل وجمهورية كوريا وجنوب افريقيا وفرنسا وكندا ونيوزيلندا.

٩٦- إن التساهلات التعريفية بموجب جولة أوروغواي صغيرة بوجه عام ومن غير المرجح أن تؤدي في حد ذاتها إلى تغييرات كبيرة في أنماط التجارة. فاليابان خفضت متوسط معدل رسومها على النحاس غير المنقى والمنقى وعلى النحاس نصف المصنع من ٥,٥ في المائة إلى ٣ في المائة. وخفض الاتحاد الأوروبي بوجه عام تعريفاته على النحاس نصف المصنع بمقدار ٢٠ في المائة (من متوسط ٦,٢ في المائة إلى ٤,٩ في المائة في المتوسط). وألغت الولايات المتحدة رسم الـ ١ في المائة الذي كان يطبق على النحاس غير المنقى، ولكنها أبقت على رسم الـ ١ في المائة على الفلز المنقى، وخفضت تعريفاتها على المنتجات نصف المصنعة من ٣,٣ إلى ٢,٣ في المائة. ومن البلدان الأخرى التي تتاجر في كميات هامة من النحاس والنحاس نصف المصنع، وتعهدت سويسرا بتخفيض تعريفاتها على المنتجات نصف المصنعة بمقدار ٤٠ في المائة في المتوسط. ولم تلتزم البلدان النامية بوجه عام بتخفيض رسومها على الواردات من النحاس ومنتجات النحاس (البرازيل وتايلند ومقاطعة تايوان التابعة للصين وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين والفلبين وماليزيا والمكسيك والهند وهونغ كونغ). وهي إما لم تدرج النحاس في جداولها، أو وحدت رسومها على نفس المستوى أو عند مستوى أعلى من المعدلات الموحدة المطبقة فعليا، مع استثناءات قليلة. ويعتبر تآكل الأفضليات ضئيلا نسبيا، نظرا لصغر التساهلات المقدمة.

٩٧- إن أهم النتائج الملموسة لجولة أوروغواي من حيث التخفيضات في التعريفات التي تؤثر على التجارة في النحاس ستكون في مرحلة التصنيع النصفي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة. ومع ذلك، ونظرا لأن نموذج التجارة في المنتجات نصف المصنعة هو نموذج اقليمي بصفة أساسية، فمن المرجح أن يكون للاتفاقات الاقليمية تأثير أكبر من التخفيضات في التعريفات. والاتفاقات الرئيسية التي يمكن أن يكون لها تأثير فعلي أو محتمل على التجارة في النحاس نصف المصنع هي الاتفاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة له (وسط وشرق أوروبا وتركيا)، واتفاق شمال أمريكا للتجارة الحرة واحتمال تمديده جنوبا، والتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

٩٨- إن التجارة الدولية في النحاس ومنتجات النحاس تحددها بالفعل السمات الاقتصادية والتقنية الرئيسية في الصناعة العالمية للنحاس (لا سيما مزايا الحجم، وتوافر المواد الخام، والوصول إلى التكنولوجيا، والقرب من الأسواق)، بينما تلعب الحواجز التجارية دورا هامشيا فقط في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالبلدان النامية، فإن العقبات هي غالبا من ناحية العرض. ومن ثم بالرغم التصاعد التعريفي، فإن البلدان النامية التي أدى النمو الصناعي فيها إلى إنشاء صناعة للمنتجات نصف المصنعة ذات حجم ملموس، نجحت في تصدير كميات محدودة من المنتجات نصف المصنعة إلى بلدان متقدمة وبلدان نامية أخرى. وبالتالي، فإن تنفيذ اتفاق جولة أوروغواي في حد ذاته لا يتوقع أن يكون له سوى آثار محدودة للغاية على أسعار وتجارة النحاس. ومن المرجح أن تنبثق التغييرات الرئيسية في أنماط التجارة من عوامل أخرى بخلاف اتفاق جولة أوروغواي، لا سيما من ازدهار الطلب على النحاس في جنوب وشرقي آسيا، وفي أمريكا اللاتينية على نطاق أقل[٢٦].

٩٩- **النيكل**: بلغ متوسط مجموع القيمة السنوية للصادرات العالمية للنيكل في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ حوالي ٦,١ مليار دولار (٠,٢ مليار دولار للركاز والمركزات، و١,٢ مليار دولار للمنتجات الوسيطة، و٣,٧ مليار دولار للمعدن غير المشكل، ومليار دولار للمنتجات نصف المصنعة)، ويمثل ذلك زيادة أكثر قليلا من ثلاثة أضعاف عن الفترة ١٩٧٠-١٩٧٢، بالمقارنة بزيادة قدرها عشرة أضعاف تقريبا لقطاع البوكسيت/الألومنيوم خلال نفس الفترة. ويستخدم أربعة أخماس إنتاج النيكل الخام في انتاج سبائك مع معادن أخرى، لا سيما لانتاج الصلب الذي لا يصدأ. وتزايد نصيب البلدان النامية في الاستهلاك العالمي للنيكل من أقل من ٢ في المائة في أوائل السبعينات إلى أكثر قليلا من ١٠ في المائة في أوائل التسعينات، وترجع هذه الزيادة في معظمها إلى زيادة الاستهلاك في بلدان آسيا الحديثة التصنيع. وتمثل الصين نسبة أخرى قدرها ٥ في المائة من الاستهلاك العالمي للنيكل. وجرى المتجارة دوليا في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ فيما يقرب من ثلاثة أرباع الانتاج العالمي لمعدن النيكل، مقابل حوالي الثلثين في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٢. وزاد نصيب البلدان النامية في الصادرات العالمية في هذا القطاع من ٢١ في المائة في ١٩٧٠-١٩٧٢ إلى ٢٦ في المائة في ١٩٩٠-١٩٩٢ (من ٣٨٤ إلى ٥٦٧ ١ مليون دولار أمريكي). ومن ناحية أخرى، لا يزال نصيبها في الصادرات العالمية للنيكل نصف المصنع يمثل قدرا مهملا تقريبا (حوالي ٢ في المائة).

١٠٠- قبل جولة أوروغواي، دخلت منتجات ركاز النيكل ومركزاته والمنتجات الوسيطة والنيكل غير المشكل بدون رسوم في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولكنها واجهت درجة عالية من التصاعد التعريفي في اليابان. وبموجب جولة أوروغواي، خفضت اليابان هذه التعريفات من ٢,٩ إلى ١ في المائة لخلائط النيكل ومن ١٠,١ إلى ٦,٨ في المائة للنيكل غير المشكل. وواجه النيكل نصف المصنع، الذي يمثل نسبة صغيرة من استهلاك النيكل، تعريفة تتراوح بوجه عام ما بين ٣,٩ و٤,٦ في المائة في المتوسط في الأسواق الرئيسية الثلاث المستعرضة. وبموجب اتفاق جولة أوروغواي، خفضت التعريفات الأخيرة، في المتوسط، من ٤,٦ إلى ١,٣ في المائة في الاتحاد الأوروبي، ومن ٣,٩ إلى ٢,٢ في المائة في اليابان، ومن ٤ إلى ٢,٥ في المائة في الولايات المتحدة، في المتوسط. وربما تشجع هذه التساهلات التعريفية زيادة التجهيز المحلي قبل التصدير من البلدان النامية، ولكن ليس من المرجح أن تؤدي في حد ذاتها إلى تغييرات كبيرة في أنماط التجارة[٢٦].

١٠١- **الزنك**: نظرا إلى أن الزنك من ناحية يمثل استثناء، حيث اتبعت أسعاره اتجاها تصاعديا بالقيمة الحقيقة منذ عام ١٩٦٠، ونتيجة للزيادة في حجم الصادرات العالمية من ناحية أخرى، بلغت القيمة الكلية للصادارت العالمية في قطاع الزنك، في المتوسط، في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ حوالي ٥,٧ مليار دولار (٢,٢ مليار دولار للركاز والمركزات، و٣,١ مليار دولار للمعدن غير المشكل، و٠,٤ مليار دولار للمنتجات نصف المصنعة)، أي زادت بمعدل ستة أضعاف تقريبا منذ ١٩٧٠-١٩٧٢. وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ جرى المتاجرة دوليا في حوالي ثلث انتاج معدن الزنك. وظل نصيب البلدان النامية في الصادرات العالمية للزنك عند نفس المستوى تقريبا خلال العقدين الماضيين، حول ١٨ إلى ١٩ في المائة. وبالرغم من كون أن البلدان النامية تعتبر إلى حد كبير مصدرة صافية لركاز ومركزات الزنك، إلا أنها من الناحية الكلية مستوردة صافية للزنك، نظرا لتزايد واردات بلدان آسيا الحديثة التصنيع، التي مثلت ما يقرب من ربع الواردات العالمية من معدن الزنك في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

١٠٢- قبل جولة أوروغواي، اتسم قطاع الزنك بدرجة عالية من التصاعد التعريفي. ودخل ركاز ومركزات الزنك بدون رسوم في الاتحاد الأوروبي واليابان، بينما واجهت في الولايات المتحدة رسما تعريفيا محددا بلغ ١,٢ في المائة، سيجري إلغاؤه بموجب جولة أوروغواي. وفي الاتحاد الأوروبي، واجه المعدن غير المشكل

والزنك نصف المصنع تعريفة بلغت ٣,٥ و٨ في المائة، على التوالي، سيجري تخفيضها بموجب جولة أوروغواي إلى ٢,٥ و٥ في المائة، على التوالي. وفي اليابان، واجه المعدن غير المشكل تعريفة قيمة مضافة محددة بلغت ٤,٥ في المائة، سيجري تخفيضها إلى ٢,٤ في المائة بموجب جولة أوروغواي، بينما واجه الزنك نصف المصنع تعريفة بلغت في المتوسط ٥,٦ في المائة، خُفضت إلى ٣ في المائة بموجب جولة أوروغواي. وفي الولايات المتحدة، واجه الزنك غير المشكل، باستثناء صنف الزنك المصبوب، تعريفة قدرها ١,٥ في المائة، لم تتغير بموجب جولة أوروغواي، بينما واجه كل من صنف الزنك المصبوب وسبائك الزنك رسما قدره ١٩ في المائة، خفض إلى ٣ في المائة بموجب جولة أوروغواي؛ وبالمثل ستبقى التعريفات على قضبان الزنك وأعواد الزنك وقطاعات الزنك والأسلاك بدون تغيير عند ٤,٢ في المائة، في حين سيخفض متوسط التعريفات على المنتجات الأخرى نصف المصنعة من ٤ إلى ٢,٩ في المائة. ومن المفترض أن هذه التساهلات التعريفية ستشجع القيام بمزيد من عمليات التجهيز المحلي قبل التصدير من البلدان النامية، ولكن من غير المرجح أن تؤدي في حد ذاتها إلى تغييرات كبيرة في أنماط التجارة[٢٦].

١٠٣- **الرصاص**: تأثر النمو في الاستهلاك العالمي للرصاص وفي تجارته بالتشريعات البيئية في البلدان المستهلكة الرئيسية. وبلغ متوسط القيمة السنوية للصادرات العالمية في قطاع الرصاص في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ حوالي ١,٦ مليار دولار (٠,٤٣ مليار دولار للركاز والمركزات، و١,٠٢ مليار دولار للمعدن غير المشكل و٠,١٤ مليار دولار للرصاص نصف المصنع)، وهي زيادة تقل عن الثلاثة أضعاف بالقيمة الاسمية منذ ١٩٧٠-١٩٧٢. وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ جرى المتاجرة دوليا في حوالي نصف انتاج معدن الرصاص. وانخفض نصيب البلدان النامية في الصادرات العالمية للرصاص من ٢٨,١ إلى ٢٢,٧ في المائة خلال العقدين الماضيين. وكما هو الحال فيما يتعلق بالزنك، وبالرغم من كون أن البلدان النامية هي مصدرة صافية لركاز ومركزات الرصاص، إلا أنها تعتبر عموما مستوردة صافية للرصاص، نظرا لتزايد واردات بلدان آسيا الحديثة التصنيع، التي مثلت أكثر من ربع الواردات العالمية من معدن الرصاص في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

١٠٤- قبل جولة أوروغواي، اتسم قطاع الرصاص أيضا بدرجة عالية من التصاعد التعريفي في الاتحاد الأوروبي واليابان. ودخل ركاز الرصاص ومركزاته بدون رسوم في هذين السوقين، بينما واجه الرصاص غير المشكل ونصف المصنع تعريفات من معتدلة إلى عالية نسبيا. وهكذا، واجه الرصاص غير المشكل تعريفة بلغت في المتوسط ٢,٨ في المائة في الاتحاد الأوروبي، خفضت إلى ٢ في المائة بموجب جولة أوروغواي، بينما واجه الرصاص نصف المصنع تعريفة بلغ متوسطها ٧ في المائة، خفضت إلى ٤ في المائة في المتوسط بموجب جولة أوروغواي. وفي اليابان واجه الرصاص غير المشكل خليطا من التعريفات المحددة والتعريفات بحسب القيمة، تعادل في المتوسط تعريفة قدرها ٦,٥ في المائة، خفضت إلى ١,٩ في المائة في المتوسط بموجب جولة أوروغواي، بينما واجه الرصاص نصف المصنع في المتوسط تعريفة قدرها ٦,٨ في المائة، خفضت بصفة عامة إلى ٣ في المائة بموجب جولة أوروغواي. وفي الولايات المتحدة، واجه ركاز الرصاص ومركزاته رسما معينا بلغ ٢,٩ في المائة سيخفض إلى ١,٩ في المائة بموجب جولة أوروغواي. وواجه المعدن غير المشكل رسما قدره ٤ في المائة، خفض إلى ٢,٥ في المائة بموجب جولة أوروغواي، بينما واجه الرصاص نصف المصنع تعريفات مماثلة، بلغت في المتوسط ٤ في المائة (بل وأقل أيضا حتى ٢,٥ في المائة إذا استبعدت المسحوقات والقشور)، خفضت إلى ١,٧ في المائة في المتوسط بموجب جولة أوروغواي. ومن المفترض أن يكون للتطورات ذات الصلة بالاستهلاك في البلدان الحديثة التصنيع وأيضا للتطورات الناجمة عن التشريعات البيئية أثر على السوق أكبر بكثير من أثر التساهلات التعريفية أعلاه.

١٠٥- **القصدير**: يعتبر قطاع التصدير أقل القطاعات دينامية بين المعادن الأساسية. وكان الاستهلاك العالمي للقصدير راكدا تقريبا ما بين ١٩٧٠-١٩٧٢ و ١٩٩٠-١٩٩٢، عند حوالي ٢٠٠ إلى ٢٢٠ ألف طن في السنة. وكان هابطا في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة، حيث تأثر بصفة خاصة من التباطؤ الاقتصادي، وانخفاض كثافة الاستخدام، والتصغير، وقبل كل شيء، من الاستعاضة عنه بمواد أخرى (الألومنيوم واللدائن)، لا سيما في تعبئة الأغذية وعلب المشروبات. ومن ناحية أخرى، عـُوض هذا الهبوط بنمو في البلدان النامية حيث تكمن هناك أيضا معظم الطاقات، لا سيما في بلدان آسيا النامية (بما فيها الصين)، وعلى نطاق أقل، في أمريكا اللاتينية. وتزايد نصيب البلدان النامية في الاستهلاك العالمي للقصدير من ٨ في المائة في بداية السبعينات إلى حوالي ١٨ في المائة في بداية التسعينات. ويجري المتاجرة دوليا فيما يقرب من ٩٠ في المائة من انتاج معدن القصدير الخام (حوالي ٧٧ في المائة في ١٩٧٠-١٩٧٢ وأكثر من ٨٧ في المائة في ١٩٩٠-١٩٩٢). ووصل متوسط القيمة السنوية الكلية للصادرات العالمية في هذا القطاع في ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ١,٥ مليار دولار أمريكي (٠,٢ مليار دولار للركاز والمركزات، و١,١ مليار دولار للمعدن، و٠,٢ مليار دولار للمنتجات نصف المصنعة والمصنعة). وتمثل البلدان النامية أكثر من أربعة أخماس الصادرات العالمية لمعدن القصدير. وجميع الصادرات العالمية تقريبا لركاز القصدير ومركزاته تستورد للتجهيز في البلدان النامية.

١٠٦- قبل جولة أوروغواي، اتسم قطاع القصدير بدرجة عالية من التصاعد التعريفي. ودخل ركاز القصدير ومركزاته بدون رسوم في الأسواق الرئيسية الثلاث المستعرضة. ودخل معدن القصدير غير المنقى وغير المسبك بدون رسوم في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة، ولكن القصدير المسبك واجه تعريفة قدرها ٣,٢ في المائة في اليابان. وأخيرا، واجه القصدير نصف المصنع تعريفات عالية في الأسواق الثلاث الرئيسية المستعرضة: بين ٢,٥ و٥,٣ في المائة في الاتحاد الأوروبي، وبين ٣,٠ و٤,٦ في اليابان (باستثناء الرقائق، التي دخلت بدون رسوم)، وبين ٢,٤ و٧,٠ في المائة في الولايات المتحدة (٤,٢ في المائة في المتوسط، باستثناء المواسير والأنابيب، التي لم تواجه رسوما).

١٠٧- بموجب اتفاق جولة أوروغواي، كانت التساهلات التعريفية كبيرة. فالاتحاد الأوروبي ألغى جميع رسومه على القصدير نصف المصنع، وبذلك جعل القصدير هو المعدن الوحيد المحرر تحريرا كاملا في قطاع المعادن الأساسية، بدون تصاعد تعريفي، في أي من الأسواق الثلاث الرئيسية المستعرضة. وخفضت اليابان بمقدار الثلث رسومها على الواردات من سبائك القصدير، وتعريفاتها على المنتجات نصف المصنعة من متوسط قدره ٣,٦ في المائة إلى متوسط يعادل ٢,٧ في المائة. وخفضت الولايات المتحدة تعريفاتها على المنتجات نصف المصنعة من ٤,٢ إلى ٢,٧ في المائة في المتوسط. والتخفيض الكبير في التصاعد التعريفي في منتجات القصدير نصف المصنعة، وإلغاء التعريفات بالكامل في الاتحاد الأوروبي، من المرجح أن يتيح للبلدان النامية زيادة نصيبها في الصادرات العالمية من القصدير نصف المصنع. وهذا أمر محدود الأهمية مع ذلك، نظرا للحجم الصغير نسبيا للسوق العالمية لهذه المنتجات (١٥٣ مليون دولار في المتوسط في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢[٢٦]).

١٠٨- **الفوسفات**: شهدت التجارة الدولية للفوسفات تغيرا رئيسيا خلال العقدين الماضيين، حيث تعلقت على نحو متزايد بحامض الفوسفوريك بدلا من صخر الفوسفات. وبالفعل، في حين زادت قيمة الصادرات العالمية لصخر الفوسفات بمعدل ١٩٢ في المائة ما بين ١٩٧٠-١٩٧٢ و ١٩٩٠-١٩٩٢، من ٤٣٦ إلى ٢٧١ ١ مليون دولار، تضاعفت قيمة الصادرات العالمية لحامض الفوسفوريك ١٦ مرة تقريبا خلال نفس الفترة، من ٧١ إلى ١١٧ ١ مليون دولار. وفيما يتعلق بالبلدان النامية، كان التغير أكثر حدة أيضا: تضاعفت صادراتها من حامض

الفوسفوريك ٢٨ مرة خلال العقدين الماضيين، من ٢٣ إلى ٦٤٢ مليون دولار. ونتيجة لذلك، دخل ٢٢ في المائة فقط من الانتاج العالمي لصخر الفوسفات التجارة الدولية بدون مزيد من التجهيز، مقابل ٤٩ في المائة قبل ذلك بعقدين. وتوفر الأسمدة الفوسفاتية، وعلى وجه خاص السوبر فوسفات، ٣١٩ ٢ مليون دولار أخرى من الصادرات العالمية. وزاد نصيب البلدان النامية في هذا القطاع. ومثلت في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، ٦٦ في المائة من الصادرات العالمية من صخر الفوسفات، مقابل ٥٤ في المائة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٢، و٥٨ في المائة من الصادرات العالمية لحامض الفوسفوريك، مقابل ٣٣ في المائة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٢. ومع ذلك، أصبحت هذه البلدان من الناحية الكلية مستوردة صافية، وعلى وجه خاص لحامض الفوسفوريك.

١٠٩- قبل جولة أوروغواي، اتسم قطاع الفوسفات بدرجة عالية من التصاعد التعريفي في سوقين من الأسواق الرئيسية الثلاث المستعرضة. ودخل صخر الفوسفات بدون رسوم في الأسواق الثلاث الرئيسية المستعرضة. ومن ناحية أخرى، واجه حامض الفوسفوريك تعريفة قدرها ١١ في المائة في الاتحاد الأوروبي و٣,٩ في المائة في اليابان، ولكنه دخل بدون رسوم في الولايات المتحدة، وهي أكبر منتج ومصدر للفوسفات في العالم. وأخيرا، واجهت الأسمدة الفوسفاتية تعريفات عالية في الاتحاد الأوروبي (٤,٨ في المائة في المتوسط) وفي اليابان (٥,٨ في المائة)، ولكنها دخلت بدون رسوم في الولايات المتحدة.

١١٠- بموجب اتفاق جولة أوروغواي، كانت التساهلات التعريفية كبيرة. وخفض الاتحاد الأوروبي بمقدار النصف رسومه على حامض الفوسفوريك (من ١١ إلى ٥,٥ في المائة) ولكنه لم يخفض التعريفة على الأسمدة الفوسفاتية. وخفضت اليابان تعريفتها على حامض الفوسفوريك من ٣,٩ إلى ٣,٣ في المائة، وألغت رسم الـ ٥,٨ في المائة الذي كان مفروضا على الأسمدة الفوسفاتية. ومن المرجح أن يؤدي التخفيض الكبير في التصاعد التعريفي على حامض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتية في الاتحاد الأوروبي واليابان إلى زيادة الاستهلاك والتجارة نوعا ما في هذه المنتجات، وسيتيح للبلدان النامية زيادة التجهيز المحلي لصخر الفوسفات قبل التصدير.

١١١- **المعادن الصناعية**: أظهر عدد من المعادن الصناعية، التي قلما كان يتاجر فيها على الصعيد الدولي قبل عقدين، قدرا كبيرا من الدينامية من حيث تزايد الصادرات العالمية. وعلى سبيل المثال ما بين ١٩٧٠-١٩٧٢ و ١٩٩٠-١٩٩٢، تضاعفت القيمة الكلية للصادرات السنوية العالمية ١٨,٥ مرة للغرانيت (من ٣٨ إلى ٧٠٩ ملايين دولار)، و٦,٢ مرة للرخام (من ٥١ إلى ٣١٢ مليون دولار)، و٦,٣ مرة للملح (من ١١٢ إلى ٧٠٦ ملايين دولار)، و٦,٩ مرة للمغنسيت (من ٩٧ إلى ٦٦٦ مليون دولار) و٥,٢ مرة للبورات (من ٣٤ إلى ١٧٦ مليون دولار). واستطاعت البلدان النامية أن تزيد بقدر كبير أنصبتها فيما يتعلق ببعض من هذه المعادن، لا سيما الغرانيت والبورات، ولكنها حافظت على أنصبتها فقط بل وفقدت أنصبة في السوق فيما يتعلق بغيرهما. وهذه المنتجات، التي كانت تدخل عادة بدون رسوم في الأسواق الرئيسية الثلاث المستعرضة، من المتوقع أن تستفيد على نحو غير مباشر من الزيادة الكلية الاضافية في الاستهلاك والنشاط الصناعي المتوقع نتيجة لتنفيذ اتفاق جولة أوروغواي.

الحواشي

(١) من المفيد التذكير في هذا الصدد بأن أمانة الأونكتاد والمعهد العالمي للأبحاث الاقتصادية للتنمية قد اضطلعا بالفعل، قبل انتهاء جولة أوروغواي، بدراسة حول النتائج المتوقعة للجولة في القطاع الزراعي. وكانت هذه الدراسة قائمة على أساس نموذج للاقتصاد القياسي طوره الأونكتاد، وهو يضم البارامترات الدقيقة لجولة أوروغواي. وركزت الدراسة على الأسعار والتدفقات التجارية. وانتهت إلى أن جولة أوروغواي سيكون لها أثر طفيف على كميات وأسعار السلع الزراعية الاستوائية التي تصدرها البلدان النامية، لكنها سوف تؤدي إلى ازدياد كميات الصادرات وارتفاع الأسعار للبلدان المصدِّرة للسلع الغذائية. وهذه الدراسة، باقترانها بما أعربت عنه منظمة الأغذية والزراعة من مشاعر القلق فيما يتعلق بالبلدان النامية التي تعاني من العجز في الغذاء، قد أثرت في نتائج جولة أوروغواي، مما أدى بمجموعة "الغات" إلى اعتماد القرار بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء.

(٢) المنهجية:

- بذلت محاولة للتعامل بقدر الإمكان مع سلع وأسواق محددة، بدلا من الاعتماد على المتوسطات للقطاعات ومجموعات البلدان. وكلما كان من الضروري اللجوء إلى متوسطات العديد من الخطوط التعريفية، كانت تُحتسب كل من المتوسطات الحسابية المرجَّحة. وتمتاز المتوسطات المرجَّحة بقيم الاستيراد بأنها تعكس الترجيح النسبي لشتى المنتجات في واردات البلد موضع النظر، لكنها قد تبخس تقدير معدل الحماية طالما إذ إن التعريفات المرتفعة، التي تثبِّط الواردات، تتلقى ترجيحات منخفضة بصورة مناظرة. وفي الحالة المتطرفة، فإن التعريفة الباهظة التي تؤدي إلى واردات صفرية لن تتجلى مطلقا في المتوسط. وأما المتوسطات المرجَّحة بالانتاج أو الاستهلاك في البلد المستورد فسوف تكون أنسب، غير أن احتسابها أكثر صعوبة بسبب غيبة ما يكفي من الاحصاءات المفصَّلة. وهكذا، وعلى سبيل المثال، فإن بند التعريفة 0207 من النظام المتناسق لتوصيف السلع وترميزها (لحوم الدواجن، الطازجة، أو المبردة، أو المجمَّدة) مجزأ في جدول الاتحاد الأوروبي إلى ٨٦ خط تعريفة مختلف، مع وجود ٣٦ مستوى مختلفاً من الرسوم الجمركية، معرباً عنها إما بحسب القيمة أو بوحدات النقد الأوروبية لكل طن. وللأسباب المذكورة اعلاه اختيرت المتوسطات الحسابية. ومع ذلك، يتعين التأكيد على أن المتوسطات لا تعطي سوى بعض المؤشرات العامة حول مستوى الحماية ولا ينبغي أن تحل محل فحص معدلات محددة تتعلق بمنتجات محددة.

- وحُوِّلت معدلات محددة من الرسوم الجمركية بقدر الإمكان إلى مكافئات بحسب القيمة باستخدام متوسط قيمة وحدة الاستيراد للفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ بالنسبة للبلد المعني، أو لسوق تمثيلي مجاور، أو للعالم اذا كان الأول غير تمثيلي.

- وفي هذه المرحلة انصَبَّ الاستعراض على ثلاثة أسواق مستوردة رئيسية وهي: الاتحاد الأوروبي، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية. كما أشير إلى أسواق أخرى هامة، بحسب الاقتضاء.

الحواشي (تابع)

تابع الحاشية (٢)

- وتقدّم الجداول التعريفية القطرية لجولة اوروغواي كلا من معدلات الاسناد ومعدلات الرسوم الجمركية لما بعد جولة اوروغواي. وفي بعض الحالات، وخاصة لليابان، كانت دائما المعدلات المطبقة بالفعل قبل جولة اوروغواي أقل كثيرا من معدلات الاسناد، وفي بعض الحالات أقل حتى من المعدلات التعريفية المجمّدة لما بعد جولة اوروغواي. ولذلك، فإن اجراء مقارنة بين معدلات الإسناد ومعدلات ما بعد جولة اوروغواي قد تفرط في تقدير مدى التخفيضات التعريفية الفعلية بموجب جولة اوروغواي، على الرغم من ان المعدلات التي سوف تطبق بالفعل بعد جولة اورواغواي قد تكون اقل من التعريفات المجمّدة لجولة اوروغواي. ولأغراض هذه الدراسة، فإن المعدلات المجمّدة، مع ذلك، أكثر أهمية في انها تقدم بمفردها الأمن الضروري لإمكانية الوصول إلى قرارات الاستثمار. ولهذا السبب، أجريت المقارنات بين معدلات الإسناد ومعدلات الرسوم الجمركية لما بعد جولة اوروغواي، ما لم يُنص على خلاف ذلك.

- معدلات الرسوم التفضيلية بموجب نظام الأفضليات المعمم، والمعدلات الممنوحة من الاتحاد الأوروبي إلى بلدان مجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ أو إلى بلدان اخرى مشاركة، والمعدلات الممنوحة من الولايات المتحدة بموجب مبادرة حوض الكاريبي، والمعدلات الممنوحة بموجب ترتيبات أخرى للتجارة التفضيلية الاقليمية، ليست مشمولة، ما لم ينص تحديدا للأغراض التوضيحية. وتركز الدراسة على معدلات الرسوم للدولة الأكثر رعاية، وهي معدلات مجمّدة عموما وليست محدودة بالحدود القصوى الكمية، على خلاف المعدلات التفضيلية.

(٣) بذلت محاولة أولية للتطرق لهذه المسألة في التقرير الذي اعدته امانة الأونكتاد للفريق العامل المخصص للفرص التجارية في السياق التجاري الدولي الجديدة. (انظر: الأونكتاد، TD/B/WG.8/2، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الفقرتان ٢٠ و٧٥).

(٤) انظر الوثيقة TD/B/CN.1/30/Add.2.

(٥) ما لم ينص على خلاف ذلك، تعني السلع الأساسية اجمالي السلع الاولية بخلاف الوقود: مجموع السلع الأولية الزراعية والسلع المعدنية المحددة على انها مندرجة في التصنيف النموذجي للتجارة الدولية، الفرع صفر، والفرع ١، والفرع ٢ (ناقصا المجموعة ٢٣٣: المطاط الاصطناعي، والمجموعتان ٢٦٦ و٢٦٧: الألياف الاصطناعية)، والفرع ٤، القسم ٦٨ (كل المعادن باستثناء الحديد والصلب) والبند ٥٢٢-٥٦ (الألومنيوم). ولا يشتمل ذلك على المعادن النفيسة والأحجار الكريمة.

(٦) تشير عبارة البلدان النامية في كل موضع من هذا التقرير، ما لم ينص على خلاف ذلك، إلى جميع البلدان النامية باستثناء الصين، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومنغوليا، وفييت نام. كما أن البلدان النامية الأخيرة، التي كانت مصنّفة حتى عام ١٩٩٤ على أنها "البلدان الاشتراكية في آسيا" مشمولة كلما سمح بذلك توفر السلسة الإحصائية المتسقة التي يعتمد عليها.

الحواشي (تابع)

(٧) "نتائج جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف"، "الغات"، جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (الصفحات ٢٧-٣٨).

(٨) للإطلاع على وصف أوفى لإتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة، انظر خاصة TD/B/WG.8/2، الفصل الأول، مرجع سبق ذكره.

(٩) يرد في الجدول ٦ من المرفق الإحصائي نتائج ما أجرته أمانة الأونكتاد من حسابات لتقدير المكافئات حسب القيمة للرسوم الجمركية المحددة الموضوعة بموجب عملية فرض التعريفة. وتقوم هذه الحسابات على قائمة مجزأة للسلع الأساسية بصورة أكبر من حالة الحسابات التي تجرى في أماكن أخرى، وخاصة عن طريق البنك الدولي، وتتعلق بمنتجات تمثيلية محددة. وزيادة على ذلك، ولبيان كيف تتأثر المنتجات بفترة مرجعية مختارة، اجريت الحسابات باستخدام متوسطات أسعار الصرف وقيم وحدات التصدير العالمية لفترتين هما ١٩٨٦-١٩٨٨، الفترة المرجعية المتفق عليها لعملية التصديق، و١٩٩٠-١٩٩٢، أحدث فترة تتاح عنها احصاءات موثوقة وشاملة. ونتج عن هذه الحسابات مكافئات تعريفية بحسب القيمة تعتبر عموما، وخاصة في حالة الاتحاد الأوروبي، أقل من المكافئات التي قدرها البنك الدولي (انظر "التحرير الزراعي وجولة أوروغواي"، من إعداد Dale E. Hathaway وMerlinda Ingco، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الجدولان 2a و2b).

(١٠) سوف يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية، على نحو معاكس، إلى أن تصبح الواردات أرخص نسبيا.

(١١) في حالة تجاوز واردات بلد ما من منتج خاضع لفرض التعريفة ٥ في المائة من الاستهلاك المحلي خلال فترة الأساس ١٩٨٦-١٩٨٨، ينبغي للدولة العضو الحفاظ على هذه الامكانية بموجب اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة. وحيثما لا تكون هناك واردات هامة، يتعين أن يتيح الأعضاء "الحد الأدنى من فرص الوصول". ويتعين أن يمثل ذلك في السنة الأولى لفترة التنفيذ ما لا يقل عن ٣ في المائة من الاستهلاك المحلي المناظر في فترة الأساس ١٩٨٦-١٩٨٨، وأن يتسع ليصل إلى ٥ في المائة من رقم الأساس هذا بحلول عام ٢٠٠٠.

(١٢) في حالة اختيار بلد متقدم هذه المعاملة الخاصة، ينبغي له الالتزام بزيادة في الحد الأدنى من فرص الوصول، قدرها ٤ في المائة من استهلاك فترة الأساس في عام ١٩٩٥، تزداد إلى ٨ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ (وبالنسبة للبلدان النامية ١ في المائة في عام ١٩٩٥ و٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٤).

(١٣) ويتضمن ذلك: الإعانات المباشرة، وقيام الحكومات بتصريف المخزونات غير التجارية بالتصدير بأسعار تقل عن أسعار السوق المحلية، والإعانات الرامية إلى تقليل تكاليف تسويق الصادرات، بما في ذلك تكاليف المناولة، والتحسين، وغير ذلك من تكاليف التجهيز وكذلك تكاليف النقل والشحن، والإعانات المالية للمنتجات الزراعية المرهونة بادخالها في منتجات مصدرة (اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة، المادة ٩).

الحواشي (تابع)

(١٤) تخفيضات نسبتها على التوالي، ١٤ و٢٤ في المائة للبلدان النامية على مدى نفس الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

(١٥) وينص المرفق ٣ من اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة على طرق احتساب مقياس الدعم الكلي على أساس كل منتجٍ محدد. ويتضمن مقياس الدعم الكلي لكل منتَج أساسي بعض المكوّنات الثلاثة أو كلها، معرباً عنها بالقيمة النقدية الكلية: (أ) دعم سعر السوق، (ب) المدفوعات المباشرة غير المعفاة، و(ج) سياسات عدم الاعفاء الأخرى. ويحتسب دعم سعر السوق باستخدام الفجوة بين السعر المرجعي الخارجي والسعر الداخلي المفروض للمنتَج، مضروبا في كمية الانتاج المستحق للدعم. ويُقاس الدعم المقدم عن طريق المدفوعات المباشرة غير المعفاة وسياسات عدم الاعفاء الأخرى، مثل إعانات عوامل الانتاج وتدابير خفض تكاليف التسويق، إما باستخدام طريقة الفجوة السعرية أيضا، أو بالمصروفات المخصصة في الميزانية والايرادات المتنازل عنها من جانب الحكومات. ومجموع الدعم المقدم من هذه المكوّنات الثلاثة، ناقصا تقديرات المنتِج، يساوي مقياس الدعم الكلي لمنتَج محدد.

(١٦) تتضمن برامج الدعم المحلي هذه: البحث؛ ومعالجة الآفات والأمراض؛ وخدمات التدريب، والإرشاد الزراعي؛ والخدمات الاستشارية؛ وخدمات التفتيش؛ والمخزونات العامة للأمن الغذائي؛ والمعونة الغذائية الداخلية؛ ودعم الدخل غير المقترن الذي لا يرتبط مبلغه بالعوامل المتعلقة بنوع أو حجم الانتاج، والاسعار المحلية أو الدولية، وعوامل الانتاج المستخدمة، ولا يقوم على أساس تلك العوامل؛ واشتراك الحكومة ماليا في برامج تأمين الدخل وشبكات الأمان للدخل؛ وإغاثة الطوارئ؛ ومساعدة التكيف الهيكلي (المقدمة عن طريق برامج تقاعد المنتجين، وبرامج نضوب الموارد، والمعونات الاستثمارية)؛ وبرامج البيئة أو المحافظة عليها؛ وبرامج المساعدة الإقليمية (اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة، المرفق ٢). كما تعفى بعض سياسات الدعم الداخلي التي تتبعها البلدان النامية من التزامات الخفض (اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة، المادة ٦-٢). وهي تتضمن خاصة إعانات الاستثمار المتاحة عموما للزراعة، ومساندة تشجيع التنويع الزراعي ابتعاداً عن زراعة المحاصيل غير المشروعة المنتجة للمخدرات، وإعانات عوامل الإنتاج للمنتجين منخفضي الدخل أو ذوي الموارد الضعيفة.

(١٧) انظر خاصة TD/B/WG.8/2، الفصل الثالث، مرجع سبق ذكره.

(١٨) المستحضرات الصيدلية، ومعدات الإنشاء، والمعدات الطبية، والصلب، والجعة، والأثاث، ومعدات المزارع، والمشروبات الروحية المقطرة، ولب الورق والورق.

(١٩) حتى أربع سنوات في ظروف طبيعية، مع إمكان التوسع في ظروف خاصة حتى ثماني سنوات بحد أقصى.

(٢٠) طالما وأن حصة واردات المنتجات المعنية في البلد العضو المستورد لا تجاوز ٣ في المائة، وأن البلدان النامية الأعضاء التي لها حصة أقل من ٣ في المائة تمثل مجتمعة ما لا يزيد على ٩ في المائة من اجمالي الواردات للمنتج المعني.

الحواشي (تابع)

(٢١) "أثر جولة أوروغواي على الزراعة" (CCP: 95/13)، منظمة الأغذية والزراعة، روما، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

(٢٢) القمح والأرز والحبوب الخشنة والشحوم والزيوت والكُسب واللحوم واللبن والزبدة والبن والكاكاو والشاي والموز والسكر وصلال الأبقار وجلودها والمطاط.

(٢٣) "تقرير عن تقييم نتائج اتفاق جولة اوروغواي بشأن الزراعة باستخدام نموذج محاكاة السياسة التجارية الزراعية"، من اعداد البروفيسور Odd Gulbrandsen، الخبير الاستشاري لدى الأونكتاد، جنيف، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

(٢٤) هذا هو النموذج الريفي - الحضري الشمالي - الجنوبي، الذي لا يفترض وفورات الحجم ولا المنافسة المعيبة. وهو يشتمل على ٢٠ قطاعا للمنتجات، منها ١٥ قطاعا زراعيا (القمح والأرز والحبوب الخشنة والسكر واللحوم (الأبقار والعجول والخراف؛ ولحوم أخرى)، والبن والكاكاو والشاي والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها ومواد غذائية اخرى والصوف والقطن ومواد اخرى غير غذائية). والمعادن والفلزات غير مشمولة صراحة، برغم النص على المخصَّبات. انظر أيضا Goldin, I. and D. Van der Mensbrugghe "The Uruguay Round: An Assessment of Economywide and Agricultural Reforms", ورقة مقدمة إلى مؤتمر البنك الدولي المعني بجولة أوروغواي والبلدان النامية، واشنطن، ٢٦-٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

(٢٥) ومع ذلك، يلاحظ أن "كندا منفتحة نسبيا بالفعل" لكن "يبقى قطاع الألبان معقل الحماية" (نفس المرجع، صفحة ١٢). وخلافا لذلك، يرد ذكر استراليا ونيوزيلندا لما أقدمتا عليه من تحرير إلى حد بعيد بحيث أن "القطاعين الوحيدين تقريبا الباقيين تحت الحماية هما السكر والألبان" (نفس المرجع).

(٢٦) انظر الدراسات المتعمقة بشأن آحاد السلع الأساسية التي أصدرتها أمانة الأونكتاد ومنظمات أخرى في الببليوغرافيا المشروحة الواردة في الوثيقة TD/B/CN.1/30/Add.2.

- - - - -